الوحدة الدراسية السادسة

الدولة والإنفاق العام

تمهيـــــد :

عندما ندخل الدولة في معادلة الطلب الكلي في الاقتصاد ، هذا يعني أننا أصبحنا في اقتصاد مغلق (كما كانت عليه الحال في الفصول السابقة)، ولكن مع تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي ... أي : أننا سنتعامل معها على أنها تمثل قطاعاً اقتصاديا فاعلاً في النشاط الاقتصادي .

وتتمثل فاعلية الدولة في هذا الأخير باتجاهين اثنين :

الأول : يتعلق بجانب الإيرادات التي تحققها من خلال الأنواع المختلفة من الضرائب (مباشرة وغير مباشرة ... الخ) والرسوم الجمركية والغرامات وغيرها .

الثاني : يتعلق بجانب الإنفاق الذي تقوم به بشقيه الجاري والاستثماري ، والذي يُدعى بالإنفاق العام .

وقد جرت العادة – بهدف تبسيط التحليل – أن يُؤخذ هذا الجانب الثاني في معادلة الطلب الكلي ، لتصبح على الشكل التالي :

$$D = C + I + G$$

حيث :

D = الطلب الكلي في الاقتصاد

C = الاستهلاك الكلي في الاقتصاد

I = الاستثمار الكلي في الإقتصاد

G = الإنفاق العام (أو الحكومي) في الاقتصاد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحدة الدراسية السادسة

الدولة والإنفاق العام

الأهداف الخاصة :

بعد دراسة هذه الوحدة ، يجب على الطالب أن يكون قادرا على :

1- معرفة المفهوم الخاص بالإنفاق الحكومي ٠

2- معرفة العوامل المؤثرة بالإنفاق الحكومي ٠

3- معرفة تأثير الإنفاق العام في الاستهلاك ٠

4- معرفة تأثير الإنفاق العام في الاستثمار ٠

5- معرفة ما المقصود بالدين العام عامة ، و مشكلة الدين العام الخارجي ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحدة الدراسية السادسة

الدولة والإنفاق العام

أولاً – لمحة موجزة تاريخية :

ضمن هذا المنطق ، سنقوم الآن بدراسة هذا المكون الثالث من معادلة الطلب الكلّي ... إلاّ أنه يتوجّب علينا التذكير بأن المدرسة الكلاسيكية كانت تطالب بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، أو أن يقتصر دورها على تحقيق الأمن والاستقرار وحماية الوطن من العدو الخارجي ، وأن تمتلك موازنة (إيرادات – نفقات) صغيرة ومتوازنة ، وأن تهتم في موضوع حماية القوانين الناظمة لاقتصاد السوق .

وعندما جاءت المدرسة النيوكلاسيكية في نهاية القرن التاسع عشر، ونقلت التحليل من مستوى الإنتاج (بحسب المدرسة الكلاسيكية) إلى مستوى التوزيع ، طالب أصحابها بتدخل الدولة لأنها الأفضل (لا بل الأقدر والأقوى) على مستوى تحقيق أعلى درجة من العدالة في توزيع الدخل المتحقق في الاقتصاد . ذلك لأنه برأي مؤسسي هذه المدرسة، أن الحرية الشخصية والملكية الفردية والمبادرة والمنافسة التامة وسعي الأفراد وراء تحقيق مصالحهم الخاصـــــــــــــــــة (الأرباح) ، كل ذلك هو جيد على مستوى تحقيق الإنتاج . أما على مستوى توزيع الدخل ، فهذه الحرية ستؤدي إلى سوء في توزيع الدخل ، أي ضرب العدالة الاجتماعية بعرض الحائط .

ومن هنا ، واستناداً إلى تعليمات هذه المدرسة الجديدة ، بدأت الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية منذ بداية القرن العشرين ، وإن كان ذلك بدرجات بسيطة إلاّ أنها مضطردة وبارتفاع مستمر نتيجة تعقّد الحياة الاقتصـــادية وتنوع وتشابك أنشطتها المختلفة(1) .

مع نهاية الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929-1933) ، كان لا بدّ من أن تزداد حدّة هذا التدخل لصالح إخراج الاقتصاد الأمريكي – حيث ظهرت الأزمة –

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والاقتصاد العالمي من حالة الكساد الاقتصادي القاتل الذي عمّ العالم . فكانت سياسة الرئيس الأمريكي الأسبق "روزفلت" المدعوة بـ (New Deal) بمثابة إعلان هام عن بدء تدخل الدولة في رسم معالم السياسة الاقتصادية بشكل رسمي .

ضمن هذه الأجواء ، قدم اللورد "جون ميزرد كينز" مساهمته العظيمة ، التي قلبت معايير وأسس الاقتصاد التقليدي الكلاسيكي رأساً على عقب – المنشورة في كتابه الشهير : " النظرية العامة في الاستخدام والفائدة و النقود عام 1936– فجعل من الدولة قطاعاً فاعلاً في الاقتصاد وألغى حيادية النقد ونقل التحليل الاقتصادي أولاً من حيز العرض (الإنتاج) إلى حيز الطلب (الإنفاق) وثانياً من مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي (المنشأة أو الوحدة الإنتاجية أو الاستهلاكية) إلى مستوى التحليل الاقتصادي الكلي (أي المجاميع الكلية في الاقتصاد) .

وكنتيجة منطقية لهذا الأمر، لعبت الدولة – منذ نهاية الحرب العالمية الثانية – دوراً محدداً في النشاط الاقتصادي ، من خلال احتلالها لموقع متقدم بالقياس مع القطاعات الأخرى . فكانت – في أغلب الأحيان – متدخلة في النشاط الإنتاجي والاستهلاكي وفي عملية توزيع الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية ، لابل عملت على تحقيق ما يُدعى بدولة الرفاه الاجتماعي (Welfare state) في تلك البلدان محققة نجاحات باهرة ، لا سيما في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي .

ومنذ منتصف عقد السبعينيات ، وبعد انتهاء العمل بمقررات مؤتمر بريتون وودز 1944 ، الذي نظم العلاقات النقدية الدولية على مبدأ أسعار الصرف الثابتة ، وجعل من الدولار الأمريكي عملة العملات واندلاع أزمة النفط أثناء حرب تشرين 1973، ودخول الاقتصادات العالمية في حالة من الركود التضخمي (Stagflation) ... الخ ، كان الهجوم النيونيوكلاسيكي عنيفاً على المنطق الكينزي عامة في معالجة الأزمات الاقتصادية ، وعلى الدولة المتدخلة في الحياة الاقتصادية على وجه الخصوص .

وتكلّل نجاح هذا الهجوم المعاكس الليبرالي الجديد بوصول رونالد ريغان في العام 1980 إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعده بقليل وصول

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مارغريت تاتشر إلى السلطة في بريطانيا ، اللذان قاما بتطبيق حرفي لتعليمات الاقتصاديين الليبراليين الجدد ، نذكر أهمهم :

- آرثر لافر من جامعة جنوب كاليفورنيا (South California) ، الذي أعاد التحليل الاقتصادي إلى جانب العرض (Supply Side) .
- ميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو (Chicago University) ، الذي أعاد للنقد حياديته في الاقتصاد .

ومنذ ذلك التاريخ ، سجّلت الليبرالية الجديدة – ولا تزال – انتصاراً تلو الانتصار على المستوى الاقتصادي العالمي ، لا سيما بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية مع نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات من القرن الماضي ، ليدخل العالم في زمن العولمة ... زمن انتصار الرأسمالية العالمية الساحق .

في الفترة الأخيرة من القرن العشرين ومع بداية القرن الحالي ، بدأنا نلحظ تشكل بذور أفكار مدارس أو تيارات معادية لهكذا نوع من الرأسمالية المعولمة لكنها لا تزال في مرحلة التشكل والإعداد ، ولم تتمكن بعد من شن الهجوم المعاكس المنتظر حتى اللحظة (2) ... ولا نرى داعٍ من الحديث عنها في هذا الكتاب .

ثانياً – مفهوم الإنفاق العام :

اعتباراً من اللحظة التي بات من الضروري على الدولة أن تتدخل في الحياة الاقتصادية ، توجب التعامل معها كقطاع اقتصادي ناشط قائم بذاته ومؤثر في مختلف أوجه المناشط الاقتصادية . ومن هنا ، احتلت " الموازنة العامة " الخاصة بالدولة موقعاً متقدماً وهاماً في التأثير في الفعالية الاقتصادية ، وانقسمت – كما هو معروف – إلى قسمين رئيسيين اثنين :

الأول : وله علاقة بالإيرادات العامة التي تتأتى في العادة من الضرائب بأنواعها المختلفة (المباشرة وغير المباشرة ...الخ) ومن الرسوم والغرامات ...

الثاني : وله علاقة بالنفقات العامة التي تنقسم بدورها إلى شقين :

الأول ، وله علاقة بالإنفاق الجاري الحكومي (العام) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الثاني ، وله علاقة بالإنفاق الاستثماري الحكومي (العام) .

في هذه الفقرة ، سنتوقف عند مفهوم الإنفاق العام (الحكومي) طالما أننا بصدد دراسة مكونات الطلب (الإنفاق) الكلي في الاقتصاد ، حيث يمثل هذا الإنفاق الحكومي (الذي نرمز له بالرمز G) المكون الثالث من هذه المعادلة . " الإنفاق العام الحكومي هو مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة لسداد حاجات عامة (3)..." ويمكننا ملاحظة أن هناك ثلاثة عناصر رئيسية في هذا التعريف :

1- وجود مبلغ من المال ، يمثل الإنفاق بمعنى أنه يُشكّل جزءاً من الطلب الكلي في الاقتصاد .

2- يخرج من خزانة الدولة ، بمعنى أن القطاع الذي يساهم في هذا الجزء من الطلب الكلي في الاقتصاد هو القطاع الحكومي .

3- الهدف هو إشباع الحاجات العامة ، التي تختلف حُكماً عن الحاجات الخاصة التي يشبعها الأفراد أنفسهم . بينما تقوم الدولة بتوفير سبل إشباع الحاجات العامة ، مثالنا في ذلك : المرافق العامة – الطرق– الجسور – شبكة الخطوط الحديدية – النقل عامة – الأمور الصحية العامة–البيئة ...الخ .

ومع تقدم الزمن وتسارع المتغيرات الدولية ، تطور وازداد دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتنوع وتشعّب كثيراً ، لا سيما عندما دعت الحاجة لإيجاد حلول لمشكلات اقتصادية مرضية خطيرة كالتضخم والبطالة وإخراج الاقتصاد من حالات الركود والكساد... وهنا لا يمكن نكران الدور الذي لعبته النظرية الكينزية بعد الحرب العالمية الثانية في هذا الصدد (4).

وهكذا، بدأت الدولة ترسم معالم السياسة الاقتصادية في البلاد وتسهر على تنفيذها وتطبيقها التطبيق الجيد من أجل نجاحها ... وتحاول دائماً من خلال ما يُدعى : بالسياسة المالية (Fiscal Policy) (*)أولاً والسياسة النقدية (Monetary Policy)

(*) وهناك من يطلق عليها اسم السياسة الموازنية (Budgetary Policy) ، نظراً لارتباطها الوثيق بالموازنة العامة للحكومة ، التي يتم من خلالها تحديد الإيرادات ومصادرها من جهة ، والنفقات ومقصدها بشقيها الجاري والاستثماري من جهة أخرى .

السياسة المالية (Fiscal Policy): هي السياسة التي تتبعها الدولة في استخدام الإيرادات العامة و النفقات العامة و الدين العام لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية .

... تابـــــــــع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانياً ، أي كل ما يتعلق بالطلب على النقود وعرضها من خلال أدواتها الرئيسية (M الكتلة النقدية بأقسامها المختلفة ، و i معدل الفائدة ...الخ) وذلك من خلال جهاز مصرفي قادر على إنجاح هذه السياسة ، يحاول تطبيق هذه السياسة الاقتصادية بنجاح.

في الحقيقة ، يظهر الإنفاق العام في موازنة الدولة العامة ، التي يتم تمثيلها في جدول يظهر الإيرادات والنفقات المحددة لسنة مالية قادمة ... وينقسم الإنفاق الحكومي بدوره إلى قسمين اثنين :

- إنفاق جاري ، أي متكرر ويشبه الاستهلاك في القطاع العائلي، كالأجور والرواتب و...الخ .
- إنفاق استثماري ، أي إنمائي ويشبه الاستثمار الخاص أو تكوين رأس المال الخاص، كالمساهمة في المشروعات الإنتاجية وبناء الطرق والجسور ...الخ .

ومن المعروف أن الحكومة مطالبة دائماً بتحقيق التوازن في الموازنة ، أي: التوازن بين الإيرادات من جهة ، والنفقات من جهة اخـرى ... ومن الملاحظ ، أيضاً أن غالبية الدول الفقيرة أو السائرة في طريق النمو تعاني بشكل مستمر – وفي بعض الأحيان بشكل مزمن – من عجز الموازنة ، أي أن انفاقاتها أكبر من إيراداتها بحكم فقرها ونقص رؤوس الأموال ، وبالتالي انخفاض إيراداتها ، علاوة على سوء التحصيل للإيرادات وسوء الإنفاق (أي الهدر والتبذير) من قبل القائمين على القرار الاقتصادي في الدولة .

ثالثاً – العوامل المؤثرة فـي الإنفاق الحكومي :

من الطبيعي أن تعترض عملية الإنفاق جملة من العوامل التي تؤثرفيها ، وهي حقيقة كثيرة ومتنوعة ... وسوف لن نتطرق إلى تلك التي لها علاقة بمعدلات النمو السكانية مثلاً أو معدلات النمو الاقتصادية ذاتها ولا حتى بموضوعات الهجرة من

السياسة النقدية (Monetary Policy): هي السياسة ذات العلاقة بالنقود و بالجهاز المصرفي ، و التي تؤثر على عرض النقود بهدف التوسع في حجم القوة الشرائية أو الإقلال منها في الإقتصاد .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الريف إلى المدينة ولا بحالات الحروب والمجاعات والأوبئة الطارئة ، وإنما سنقتصر على تلك التي لها علاقة مباشرة بالشأن الاقتصادي فقط ، ونذكر منها (5).

1- قدرة الدولة في تحصيل الإيرادات الضريبية :

تقوم الدولة باقتطاع مبلغ من المال بشكل إلزامي من الأفراد ومن الشركات يُدعى الضريبة ، ويدخل إلى خزانتها دون مقابل محدد ومباشر وإنما لتحقيق الأهداف العامة في الاقتصاد. وتنقسم الضريبة إلى أنواع مختلفة ، فمنها المباشر على الدخل (دخل الأفراد ودخل الشركات) ومنها المباشر على أرباح قطاع الإنتاج ، ومنها غير المباشر كالضريبة على الاستهلاك ...الخ .

يمكن أن نفهم من ذلك أن قيمة التحصيلات الضريبية هي تابعة لغنى الاقتصاد عامة ، أي لقدراته الإنتاجية ، ولمستوى دخل المواطنين أيضا ، ويُضاف إلى ذلك كل ماله علاقة بالهرم السكاني (التركيبة السكانية) – أي شكل توزيع الشرائح السكانية العمرية – وبحجم التعامل مع العالم الخارجي (أي التجارة الخارجية المنظورة وغير المنظورة) علاوة على حركة رؤوس الأموال من وإلى الاقتصاد الوطني .

2- قدرة الدولة على الاقتراض :

من الطبيعي أن يلعب موضوع الاقتراض دوراً هاماً في تحديد قدرة الدولة الحالية ، وينقسم هذا الموضوع إلى قسمين اثنين :

– الاقتراض الداخلي ، وغالباً ما يكون على شكل سندات حكومية مثلاً ، أي: أن تقترض الحكومة من مواطنيها بمعنى أن تحصل على السيولة النقدية التي هي بحاجة ماسة لها من داخل الاقتصاد الوطني.

– الاقتراض الخارجي ، أي أن تحصل على قروض إما من دول أجنبية أو من منظمات ومؤسسات مالية نقدية أجنبية ...ويتوقف حجم المبالغ المقترضة على الملاءة الاقتصادية لهذا البلد وعلى سمعته الدولية وكذلك على الاستقرار السياسي الذي يعيش به .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

3- شكل ودرجة النشاط الاقتصادي (المستوى التنموي) :

من المنطقي أن تتمكن الدولة التي تتمتع بمستوى تنموي جيد من الحصول على قروض داخلية أو خارجية بسهولة وبسرعة أكبر من تلك التي تعاني اقتصادياً ولا تزال في أدنى درجة من درجات النمو الاقتصادي . وعلاوة على ذلك ، يلعب الوضع الاقتصادي (ركود أو كساد) دوراً سلبياً في تمكين الدولة من الحصول على القروض وبالتالي يتأثر الإنفاق سلباً . والعكس صحيح ، تتمتع الدولة التي تمر بفترات (انتعاش وازدهار) بقدرة أكبر على زيادة الإنفاق بالاتجاه المطلوب والصحيح .

4- التوازن بين الإيرادات والنفقات :

في غالب الأحيان ، تؤدي زيادة الإنفاق بشكل غير مدروس ، وفي غير مكانه (الهدر والتبذير) ، وبشكل لا يتناسب مع الإيرادات المتحققة ، إلى زيادة الكمية النقدية المطروحة في الاقتصاد، بالمقارنة مع حجم الإنتاج المتوفر، مما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينعكس بدوره على القيمة الحقيقية للنقود ، ويساعد على تدهورها كما يجبر – من جديد – الحكومة للجوء إلى الاقتراض . وهكذا تدخل الدولة في حلقة مفرغة من شأنها تهديد الاقتصاد الوطني بالانهيار .

رابعاً – تأثير الإنفاق العام في الاستهلاك :

يؤثر الإنفاق العام (الحكومي) في الاستهلاك الكلّي في الاقتصاد من نواحٍ عدة منهـــــا :

– إذا توجه جزء من هذا الإنفاق الحكومي لتقديم خدمات عامة مجانية للمواطنين ، فهذا يؤدي لرفع مستوى معيشتهم ولتوفير أجزاء من دخولهم ستذهب لزيادة حجم استهلاكهم طبعاً .

– عندما تقوم الحكومة بتقديم هذه الخدمات المذكورة أعلاه ، فإنها تقوم بتوظيف جديد للأفراد الذين سيقومون بتوفير أو بتأمين تقديم هذه الخدمات . وهذا يعني بأنهم سيحصلون على دخول سيذهب جزء كبير منها للإنفاق الاستهلاكي متأثراً بالميل الحدّي للاستهلاك الذي يقارب الواحد الصحيح في مثل هذه الحالة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- بكل بساطة، يؤدي الإنفاق العام عامة إلى زيادة دخل المواطنين ... ويبقى التحليل السابق المذكور أعلاه قائماً وصحيحاً .

باختصار شديد، يُشكّل الإنفاق الحكومي - في طبيعة الحال - دخلاً جديداً أو إضافياً للقطاعات الأخرى التي يتكون منها الاقتصاد الوطني ، إذ كما هو معروف تتكون معادلة الإنفاق (أو الدخل) الكلي مما يلي :

$$D = C + I + G$$

أي أن الإنفاق (أو الدخل) الكلي =

الإنفاق في الاستهلاك + الإنفاق على الاستثمار + الإنفاق الحكومي .

خامساً - تأثير الإنفاق العام على الاستثمار :

بالطريقة ذاتها ، يمكن لهذا الإنفاق العام أن يؤثر في الاستثمار من عدة نواحٍ ، نذكر منها فقط اثنين :

- في كثير من الأحيان ، يكون الإنفاق العام ذاته عبارة عن استثمار مباشر في مجال معين ، يؤدي إلى زيادة أو إلى إضافة للاستثمار الكلي في الاقتصاد .

- ومن جهة أخرى ، تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى تحقيق زيادة في الدخل ذاته ، والتي تؤدي بدورها لزيادة الطلب على الإنتاج ...وبناء على ذلك ، يقوم المنتجـــون (المستثمرون) ببناء توقعاتهم العقلانية بشكل متفائل كما يستدعي من أجل زيادة إنتاجهم أن يزيدوا من استثماراتهم حكماً .

أخيراً ، تلعب الإيرادات الحكومية المتأتية من الضرائب على مختلف أنواعها دوراً مماثلاً في كثير من الأحيان كالإنفاق العام ، عندما تقوم الدولة بتخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى تحرير أجزاء متزايدة من دخل الأفراد والشركات ، لتذهب إما لزيادة الاستهلاك الكلي أو الاستثمار الكلي أو الاثنين معاً في الاقتصاد .

سادساً - الدين العام :

حتى هذه اللحظة ، كنا نعالج موضوع الإنفاق العام كمكوّن من مكونات الطلب الكلي، أي : أننا كنا ندرس آثاره على زيادة الإنتاج والدخل الكليين. أما الآن ، فسنحاول

© BACK MELAD
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دراسة مسألة استخدام الدولة (أو الحكومة – القطاع العام) لهذا المورد المدعو : الإنفاق العام ، فنحن الآن بصدد دراسة إشكالية إدارة موازنة الدولة التي لا تزال تطرح – حتى هذه الساعة وفي مختلف بلدان العالم – أسئلة كبيرة ومتنوعة .

على أية حكومة ، تمتلك موازنة عامة ، أن تتوقع إمكانية حصول إنفاق أكبر من الإيرادات بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة ... وهذا يعني أنه في حال فاقت مبالغ الإنفاقات الإيرادات المتحصلة ، فإن الحكومة ستجد نفسها أمام ما يُدعى بعجز الموازنة . وكما يحصل لأي فرد (مستهلك) أو لأية منشأة تنفق أكثر مما تملك فتقع في عجز مما يضطرها إلى الاستدانة (أو الاقتراض)، فهكذا الدولة أيضا لذلك تبدأ بالبحث عن المبالغ المطلوبة إما من عند الأفراد (المواطنين)أو من المنشآت والشركات أو من المصارف بهدف تغطية عجزها .

بمعنى آخر ، يترتب على الدولة (الحكومة) القيام بتمويل عجزها من الجهات المذكورة أعلاه بهدف تغطية هذا العجز ، ويحصل ذلك عن طريق الأوراق المالية العامة بالإصدار النقدي الجديد... ولكن أي نوع من العجز (6) ؟

1- العجز الموازني الجاري والاستثماري :

لو ناقشنا الموضوع على مستوى المنشاة ، نقول إذا حصل عجز ما بسبب زيادة إنفاق تلك الأخيرة (أي المنشاة) على إيراداتها ، وكان سبب هذه الزيادة هو ما يتعلق بالإنفاق الجاري أي الذي لا يؤدي إلى زيادة الإنتاج ، فهنا تصبح مشكلة الدين معقدة وصعبة الحل وقد تؤدي إلى تفاقم المديونية وقد تطيح بالمنشأة بالكامل عن طريق إفلاسها(*) . أما إذا كان سبب الاستدانة (أو الاقتراض) هو لسد عجز ناتج عن زيادة الإنفاق الاستثماري بالمقارنة مع الإيرادات ، فهذا يعني أن في موعد لاحق – وكنتيجة لهذه الاستثمارات الجديدة – سيزداد الإنتاج وبالتالي سيزداد الدخل والإيرادات، وستتمكن المنشأة من إعادة التوازن بين طرفي موازنتها (الإيراد والإنفاق) .

(*) وذلك لعدم قدرة المنشأة على إيفاء ديونها المتراكمة علاوة على تراكم معدل الفائدة المدفوع سنويا لقاء اقتراض هذا المبلغ .

conomic

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يمكننا سحب المنطق التحليلي هذا الخاص بالمنشأة إلى مستوى الدولة (الحكومة). فهذه الأخيرة ، لو كان عجزها ناتجاً عن زيادة الإنفاق الحكومي الجاري (الهدرو التبذير) فستدخل آجلا أم عاجلاً في دوامة تفاقم العجز والوصول إلى الأزمة (أي إلى الانهيار والإفلاس) . أما لو كان هذا العجز بسبب الزيادة في الإنفاق الاستثماري (الإنتاجي) فستتمكن في موعد لاحق من تحقيق العودة إلى التوازن في موازنتها .

2- طرق تمويل العجز الموازني الحكومي (7) :

بالنسبة للمنشأة ، يمكنها أن تحصل على المبالغ المطلوبة – والتي تشير إلى أن إنفاقها أكبر من إيراداتها – إما من خلال الاقتراض من المصارف أو من خلال إصدار أوراق مالية خاصة (سندات) يتم بيعها في أسواق المال . وفي كلتا الحالتين، يتوجب على المنشأة إعادة تسديد القرض في نهاية المدة المحددة أو إعادة استرجاع سنداتها المصدرة في نهاية الفترة أيضاً ... أي أنها لا يمكن أن تترك ذلك إلى مالا نهاية ، وإذا لم تتمكن من ذلك فلا يوجد أمامها سوى الإفلاس !

أما بالنسبة للدولة ، فالأمر مختلف ... إذ على الرغم من أنها استدانت(أو اقترضت) من الأفراد أو من المؤسسات المالية والمصرفية أو حتى من الشركات المختلفة (عن طريق إصدار الأوراق المالية الحكومية ، كالسندات وغيرها...)، إلاّ أنها (أي الدولة) والمجموعة المذكورة أعلاه تنتمي جميعها إلى المجتمع (الاقتصاد) ذاته . بمعنى أنه ليس من داعٍ لأن تقوم الدولة بتحويل إيراداتها(فوائضها) لجهة خارجية ، وإنما للجهات الداخلية العاملة في الاقتصاد ذاته ، والتي بدورها ستقوم بإنفاق أموالها بشكل أو بآخر مما يعود بالنفع على الدولة ذاتها (على شكل ضرائب ورسوم وغرامات ، إن كان على شكل زيادة في الاستهلاك أو زيادة في الاستثمار ...الخ) . بمعنى آخر ، لا يؤدي الدين الداخلي الحكومي لانتقال الأموال من اقتصاد إلى آخر ، وإنما يعيد توزيع الدخل داخل الاقتصاد ذاته بين الفرقاء أو القطاعات المختلفة بكل بساطة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

و علاوة على ذلك ، يمكن للدولة اللجوء لطرق أخرى من أجل تمويل عجزها الموازني (غير مستحبة و لا ينصح باللجوء إليها) مثل : الإصدار النقدي الجديد أو الاستدانة من الخارج .

3- مشكلة الدين العام الخارجي :

يجب علينا أن لانفهم من الفقرة السابقة أنه يمكن للدولة أن تقترض من الداخل إلى ما لانهاية ، إذ أن تفاقم الدين الداخلي الحكومي يؤدي إلى مشكلات كبيرة على مستوى إدارة الشؤون النقدية والمالية للدولة ، ويوقع الاقتصاد في مطبّات صعبة الحلّ تؤدي في غالبية الأحيان إلى استقالة (أو عزل) الحكومة المعنية بهذا الفشل الذريع(*).

من جهة أخرى ، يمكن للدولة أن تلجأ – من أجل تغطية عجزها الموازني للاقتراض (للاستدانة) من العالم الخارجي . إن كان من الأفراد أو المؤسسات المالية والنقدية أو حتى من الدول الأجنبية ذاتها . فنكون هنا أمام مشكلة من نوع آخر ، هي مشكلة الدين العام الخارجي ، الذي غالباً ما يكون بشروط أصعب ويؤدي – في كثير من الأحوال – إلى مصادرة السيادة الوطنية وإلى شلل الاقتصاد بالكامل ، فيما لو تفاقمت هذه الديون وتراكمت فوائدها ، أي فيما لو لم تتم عملية إدارتها بشكل ذكي وعقلاني للتخلص منها على جناح السرعة ومع وصولها إلى نقطة حرجة تخنق الاقتصاد الوطني والمجتمع بالكامل(**) .

(*) وغالباً ما ينعكس مثل هذا الأمر عل سوء توزيع الدخل في الاقتصاد ، ودائماً لصالح الأغنياء على حساب الفقراء . فيؤدي ذلك إلى ازدياد غنى الأغنياء ونقصان عددهم وبالمقابل ازدياد فقر الفقراء وازدياد عددهم !

(**) وأكبر دليل على ذلك مشكلة المديونية الخارجية لغالبية دول امريكا اللاتينية في النصف الاول من عقد الثمانينيات من القرن الماضي .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ملخص الوحدة الدراسية السادسة

لقد بات من السهولة بمكان معرفة الفكرة الرئيسية لهذا الفصل، والتي تقوم على أن الدولة هي عبارة عن قطاع اقتصادي هام وفاعل في الحياة الاقتصادية على غرار القطاعات الأخرى (القطاع العائلي – قطاع الأعمال أو المنتجين ...الخ) .

وتُشكل الموازنة الخاصة بالدولة الإطار العام لطبيعة مساهمتها ، التي بدورها تنقسم إلى قسمين :

- الإيرادات العامة (الحكومية)
- الإنفاقات العامة (الحكومية)

ولقد تمّ التركيز على القسم الثاني في هذا الفصل نظراً لأنه يُشكل المكوّن الثالث من مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد ، الذي بات يأخذ أهمية بالغة ومتزايدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في القرن الماضي تحديداً .

وتأتي الفكرة الثانية لتشير إلى مفهوم هذا الإنفاق وإلى العوامل المؤثرة أو المحددة له، كما تمّ تبيان الآثار التي يخلقها في مجالي الاستهلاك والاستثمار الكليين في الاقتصاد وأخيرا ، كان لا بدّ من الحديث عن عجز الموازنة (أي أن الإنفاق الحكومي أكبر من الإيرادات) وطرق تغطيته داخلياً وخارجياً ، أي الدين العام الداخلي والخارجي .

▪ كلمات ومفاهيم للحفظ :

الإيرادات الحكومية – الإنفاق الحكومي أو العام – الضرائب وأنواعها – الإنفاق الاستثماري – الإنفاق الجاري – الموازنة العامة للدولة – القطاع الحكومي (أو العام)–السياسة المالية – السياسة الموازنية – السياسة النقدية – العجز الموازني – الدين العام. .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أسئلـــــة للمراجعة ؟

1- اشرح معادلة الطلب الكلي في الاقتصاد بعد إدخال القطاع الحكومي .
2- تحدث بإيجاز عن تطور دور الدولة في الفكر الاقتصادي استناداً للمدارس الرئيسية في الاقتصاد .
3- بيّن ماالمقصود بالمفهوم المتعلق بالإنفاق العام ؟
4- عدّد واشرح العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي .
5- كيف يؤثر الإنفاق العام في كلٍّ من الاستهلاك والاستثمار الكليين في الاقتصاد .
6- ما الفرق بين الدين العام الحكومي الداخلي والدين العام الخارجي ؟
7- بيّن الفرق بين تمويل العجز الحكومي الناتج عن الإنفاق الجاري ، وذلك الناتج عن الإنفاق الاستثماري .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هوامش الوحدة الدراسية السادسة

(1) : لمزيد من التفاصيل ، انظر الدكتور عامر لطفي ، " مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الاقتصادية" ، دار الرضا للنشر، دمشق ، كانون الثاني – يناير 2002 .

(2) : لمزيد من التفاصيل ، انظر الدكتور عامر لطفي ، " ملامح الفكر المعارض للعولمة الراسمالية " ، مجلة التأمين والتنمية ، العدد 13 تشرين الأول – اكتوبر 2003 دمشق .

(3) : انظر ،

- Encyclopédie Economique, Ed. Française 1984, Economica, Paris, P(395).
- Ed. Anglaise 1982 , Douglas Greenwald.

(4) : انظر لمزيد من التفاصيل :

- KEYNES, J.M, " The General Theory of Employment, Interest and Money " , Harcourt , Braced World. New York, (بلا سنة نشر) .

– د. عامر لطفي ، " مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الاقتصادية " دار الرضا للنشر ، دمشق – كانون الثاني (يناير) 2002.

(5): لمزيد من التفاصيل ، انظر : طاهر حيدر حردان ، " مبادئ الاقتصاد" ، دار المستقبل للنشر والتوزيع – عمان – 1997، ص (139–140) .

(6) : لمزيد من التفاصيل ، انظر :

- QUADEN, G., 1985 , " Politique Economique " , Economie 2000 , editions Labor , Bruxelles, PP (21 – 36)

(7) : لمزيد من التفاصيل ، انظر :

- PATAT, J.P., 1984 , " Monnaie , Institutions financière et politique monétaire ", Economica , Paris , PP (389 – 396) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحدة الدراسية السابعة

النقود و الاقتصاد الكلّي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحدة الدراسية السابعة

النقود والاقتصاد الكلّي

تمهيـــــد :

في هذا الفصل ، سنقوم بدراسة دور النقود في الاقتصـــاد الكلّـــي ... إذ مـــاذا يحصل لو قامت المصارف بإصدار (أو بإتلاف) الودائع المصرفية ؟ هل يمكننـــا – بشكل مباشر – زيادة (أو تخفيض) الدخول عن طريق التلاعب في كميـــة النقـــود ؟ أمنَ الممكن السيطرة على التضخم أو الركود عن طريق (أو بفضل) إدارة المصرف المركزي للنقود ؟ في الحقيقة ، تُشكل الإجابة على هذه التســـاؤلات الهامـــة محتـــوى الفصل الحالي .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحدة الدراسية السابعة

النقود والاقتصاد الكلّي

الأهداف الخاصة :

بعد دراسة هذه الوحدة ، يجب أن يكون الطالب قادراً على :

1- معرفة النظرية الكمية في النقود تفصيلاً.

2- معرفة ما المقصود بالاستخدام الكامل و البطالة .

3- معرفة ما المقصود بالتضخم و بالمالية العامة .

4- معرفة ما المقصود بإدارة النقود .

5- التمييز بين السياسة الموازنية و السياسة النقدية .

المالية

$$MV = P \cdot T$$

$$P_1 T_1 + P_2 T_2 + \cdots$$

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحدة الدراسية السابعة

النقود والاقتصاد الكلّي

أولاً – النظرية الكمية في النقود :

1- المعادلة الكمية :

في الواقع ، توجد علاقة بين النقد والفعالية الاقتصادية وكذلك هناك رابطة مابين كمية النقود الموجودة في الاقتصاد والأسعار المعمول بها أيضاً . والسؤال التالي يطرح ذاته: ما صحة القول أن الأسعار ترتفع إذا ازدادت الكمية المعروضة من النقود؟ أو أنها تنخفض إذا نقصت تلك الكمية؟

في الحقيقة ، يستند هذا القول على واحدة من المعادلات (مساواة) الأشهر في علم الاقتصاد (1) ، والتي تكتب على الشكل التالي :

$$M . V = P . T$$

حيث :

M = الكمية النقدية

V = سرعة دوران النقد (أي عدد المرات التي تنتقل بها الوحدة النقدية في التبادل من يد إلى أخرى خلال فترة زمنية محددة)

P = المستوى العام للأسعار (أو مؤشر الأسعار).

T = عدد الصفقات المعقودة في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة ، أو عبارة عن قياس لحجم الإنتاج (حينها نرمز له بـ Q)

يمكننا بكل بساطة معرفة ما المقصود بهذه المعادلة :

M.V = الكمية النقدية × سرعة دورانها ، والتي تمثل الجانب النقدي في الاقتصاد تساوي لـ P.T = حاصل ضرب المستوى العام للأسعار في عدد عمليات البيع التي حصلت في الاقتصاد خلال الفترة الزمنية ذاتها ، والتي تمثل من طرفها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاقتصاد التبادلي أو الإنتاجي (الحقيقي) فيما لو استخدمنا (Q) بدلاً من (T) ... ولذلك يمكننا أن نطلق عليها بأنها مساواة .

2- فرضيات النظرية الكمية :

للانتقال من الحشو واللغو النظري إلى العلاقات القابلة حقيقة للتطبيق العملي، يتوجب علينا وضع بعض الفرضيات كما حصل سابقاً في موضوع معادلة الطلب الكلي.

$$D = C + I + G + (X - M)$$

حيث قدّم الاقتصادي كينز وأتباعه فرضية الميل الحدّي للاستهلاك ، التي قادت بعد إجراء عدد من العمليات الرياضية إلى ما يُدعى بالضارب الاستثماري البسيط .

في حالتنا هذه ، سنقدم عدداً من الفرضيات التي بدأت باثنتين فقط : الأولى – ثبات (V) سرعة دوران النقد .

الثانية – تتحقق T دائماً عند مستوى الاستخدام الكامل .

يُقرّ الاقتصاديون أنه إذا تحققت هاتان الفرضيتان فسيكون المستوى العام للأسعار (P) تابعاً لعرض النقود ، أي للكمية النقدية (M) ، إذاً :

$$P = \frac{V}{T} . M$$

$$P = K . M$$

حيث K هو عبارة عن رقم ثابت محدد من قبل $\frac{V}{T}$.

إذا ازداد عرض النقود فالأسعار سترتفع ، وإذا انخفضت هذه الكمية النقدية فالأسعار ستنخفض ، طالما أن الدولة هي المعنية بمراقبة عرض النقود فهذا يعني أنه بإمكانها السيطرة والتحكم في المستوى العام للأسعار .

3- النظرية الكمية في مواجهة الواقع :

السؤال الواجب طرحه هو : هل تنطبق هذه العلاقة السببية الموضحة في الفقرة السابقة مع ما يحصل على أرض الواقع ؟ وهل يمكن التأثير مباشرة في المستوى العام للأسعار عن طريق تغيير المعروض النقدي ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اعتقد الاقتصاديون المؤسسون للنظرية الكمية منذ أكثر من مائة عام بانطباق الواقع على النظرية ، وأكدوا دائماً أنه في حال عدم تحقق الانطباق فهذا يعود إلى عدم ثبات (أو تغير) العناصر الأخرى : (V و T) في مثالنا . وفي محاولة الاختبار صحة هذه النظرية وانطباقها على الواقع ، قام عدد من الاقتصاديين الأمريكيين بدراسة الإحصاءات المتعلقة بالمؤشرين المذكورين (p و M) لمدة طويلة ، وتبين أن : في الفترة المحصورة بين 1929 – 1973: تضاعفت (M) سبع مرات ، بينما لم يتضاعف المستوى العام للأسعار (P) سوى مرة واحدة (2) .

إن هذا الاختبار وهذه النتائج لم تثنِ أصحاب هذه النظرية عن صحتها ودقتها ، وسارعوا للقول طبعاً أن العناصر الأخرى لم تبق ثابتة ، علاوة على طول المدة المدروسة... ذلك أن ثبات T و V مضمون على المدى القصير كما وضحوا سابقاً .

وفي الحقيقة ، تشير الفترة المدروسة (1929– 1973) إلى أن البدء كان بالأزمة الاقتصادية الكبرى والانتهاء كان بالأزمة أو الصدمة النفطية ، وبقراءة بسيطة لهذا التاريخ القريب يمكننا أن نستنتج بسرعة بالغة أن الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية كانت غنية بمعدلات النمو العالية التي تحققت في غالبية بلدان العالم الغربي الرأسمالي والشرقي الشيوعي ... بمعنى أن T (ومن ورائها Q الإنتاج) كانت متزايدة بقوة كتعبير عن ازدياد تنوع حجم الإنتاج من جهة ، وكتعبير عن انتقال تلك المجتمعات النامية – لا سيما الغربية – إلى ما يُدعى باقتصادات الاستهلاك الواسع والوفير والذي بدوره تحقق من خلال انفجار في تعدد وتنوع طرق الدفع وانعكس على (V) سرعة دوران النقود(3).

بعد عام 1973 ، دخل العالم الرأسمالي في مرحلة جديدة من الأزمة الاقتصادية البنيوية المتمثلة بهرم وشيخوخة الهياكل الإنتاجية الموجودة فيها ، حيث بات من الضروري التصدي لمشكلات قديمة – جديدة بدأت تزداد حدّة في وجه النمو الاقتصادي ، وهي : الاستخدام الكامل والبطالة – التضخم والمالية العامة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

4- الاستخدام الكامل والبطالة :

في البداية ، لا بدَّ من توضيح نقطة هامة جداً لها علاقة بأن السياسات المتبناة في لحظة تحقق الاستخدام الكامل تختلف اختلافاً كاملاً عن السياسات التي تُطبّق في الحالات التي توجد فيها البطالة ، والعكس بالعكس . إذ أنه من الطبيعي أن يقوم القطاع الخاص والقطاع العام بإنفاق أكبر (أو حتى متزايد) في اقتصاد يعاني من الاستخدام الناقص . ولكن من جهة أخرى ، يجب الانتباه إلى المخاوف المترتبة عن هذه الزيادات في الإنفاق،إذ أنها قد تؤدي إلى ضغوط تضخمية(تتحول إلى تضخم). عندما يكون الاقتصاد متموضعاً في أعلى مستوى على صعيد الطاقة الإنتاجية .

ومن جهة أخرى ، من غير المفيد الحفاظ على توازن الموازنة العامة أو الإبقاء على الوفر فيها (إن وُجد) ، عندما يكون الأفراد والمنشآت تبحث عن عمل . فمن المعروف أن واحداً من الفوارق الأساسية بين النظرية الاقتصادية المعاصرة والنظريات القديمة يكمن في التعارض بين السياسات المتفقة مع حالة الاستخدام الكامل من جهة وتلك التي تفرضها الضرورة بسبب وجود البطالة من جهة أخرى .

ولقد أفادت التجربة التاريخية – خلافاً للتعاليم الكلاسيكية – أنه بالإمكان أن يستمر الوضع الاقتصادي في بلد ما لفترة طويلة مع تحقيق ما يدعى بتوازن الاستخدام الناقص (*)، مما دفع العديد من رجال الاقتصاد للبحث عن طرق أخرى تهدف لرفع مستوى هذا الاستخدام الناقص واقترابه إلى المستوى الكامل ... وكان منها زيادة الإنفاق العام في الاقتصاد (4) .

5- التضخم والمالية العامة :

إن مناقشة هذا العنوان ترتبط ارتباطاً مباشراً بقضية تحقيق الاستخدام الكامل في الاقتصاد التي كانت منذ البداية ولا تزال الشغل الشاغل للاقتصاديين على اختلاف مشاربهم ... و عندما لا حظ مؤيدو ودعاة اقتصاد السوق (الاقتصاد الحرّ) المطالبون دوماً بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، عدم تمكن القطاع الخاص

(*) هذا ما أثبته بحذاقة عالية المستوى اللورد جون مينرد كينز في كتابه الشهير : " النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقد " .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لوحده من تحقيق هذا التشغيل أو الاستخدام الكامل طالبوا – وإن كان على استحياء – بتدخل الدولة (القطاع العام) في المساهمة بحلّ هذه القضية .

ويمكننا أن نناقش الموضوع على الشكل التالي :

إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى الاستخدام الكامل أو قريباً منه ، فإن أية إضافة في الإنفاق العام الصافي لن تؤدي إلاّ إلى زيادة في قيمة (M.V) في الوقت الذي تكون فيه (T) متموضعة في أعلى حدّ لها ، فبالتالي ستزداد (P) أي المستوى العام للأسعار في البلاد (أي التضخم)(*) .

أما إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى الاستخدام الناقص ، فالنتيجة مختلفة تماماً... إذ في هذه الحالة ، لا يؤدي الإنفاق الإضافي (إن كان خاصاً أو عاماً) إلى ارتفاع في (P) وإنما إلى زيادة النمو في الإنتاج وفي الاستخدام طبعاً .

هذا يعني بأنه من غير المنصف أن نقول إن الإنفاق العام بحدّ ذاته هو إنفاق تضخمي ، أي أنه يؤدي كتحصيل حاصل إلى التضخم ، إذ أن مثل هذا الأمر يتوقف – في نهاية المطاف – على مستوى الاستخدام المتحقق في الاقتصاد

ثانياً – النقود والإنفاق :

في الواقع ، قد يبدو للوهلة الأولى بأننا خرجنا عن الهدف المطلوب من هذا الفصل ، واتجهنا باتجاه مناقشة مشكلة التضخم بدلاً من معرفة كيف تنخرط الكمية المعروضة الإضافية من النقود في النشاط الاقتصادي(في الناتج القومي الإجمالي) ؟ ويعتقد الأشخاص الذين لم يدرسوا علم الاقتصاد أنه بمجرد أن تزيد الحكومة من عرض النقود ، فهذا يعني أنها أرسلت هذه الكمية النقدية الإضافية إلى المواطنين . ولكن في الحقيقة ، إن العلاقة بين زيادة (M) وزيادة (M.V) هي أكثر تعقيداً مما نتصور ، ويمكننا مناقشة ذلك من خلال الفقرات التالية :

(*) تجدر الإشارة إلى ان مثل هذه الحالة لا تنتج فقط عن زيادة الإنفاق العام ، وإنما عن أي نوع من الإنفاق (حتى الخاص) إن كان في مجال الاستهلاك أو الاستثمار .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1- معدل الفائدة والطلب على النقود بدافع المعاملات (أو الصفقات)(5).

لو حصلت زيادة عرض النقود بواسطة عمليات السوق المفتوحة أو عن طريق تغيير النسب المتعلقة بالاحتياطي المصرفي ، فالآثار المباشرة هي زيادة الكمية النقدية التي يمكن للمصارف المختلفة أن تُقرضها أو أن تستثمرها . وإذا افترضنا بقاء الأمور الأخرى كافة على حالها ، يترتب عن هذا الأمر انخفاض في معدلات الفائدة المعمول بها في الاقتصاد ، وذلك بسبب تنافس وتهافت المصارف من أجل إقراض هذه الكميات النقدية الإضافية التي توفرت في حوزتها .

عندما تنخفض معدلات الفائدة ، يرغب المزيد من الأفراد والمنشآت بزيادة اقتراضهم ، فالقاعدة النقدية المعروفة تصبح فاعلة جداً : " كلما كانت النقود رخيصة الثمن(*) كانت الكمية المطلوبة منها عالية وقوية " ، ويدعى هذا النوع من الطلب على النقود بالطلب بدافع المعاملات (أو الصفقات) لأنها في غالبيتها ستتجه لشراء سلع استهلاكية معمرة (أو شبه معمرة) وليس لتمويل أو للاستثمار في المخزون.

2- الطلب المالي ومصيدة السيولة (6) :

لا يتوقف طلب النقود على دافع المعاملات (أو الصفقات) فقط ، وإنما على دافع المضاربة أيضاً (أي الرغبة بالاحتفاظ بالنقود من أجل شراء أنواع مختلفة من الأوراق المالية) . والسؤال الذي يطرح نفسه ، ماذا يحصل لهذا النوع الأخير من الطلب على النقود (أي بدافع المضاربة) عندما ينخفض معدل الفائدة ؟ يزداد الطلب على النقود بدافع المضاربة عندما تنخفض معدلات الفائدة ، وذلك رغبة من الأفراد والمؤسسات أن تحتفظ بالنقود بانتظار فرصة مؤاتية لشراء الأوراق المالية (أي للمضاربة في سوق الأوراق المالية) .

وتجدر الإشارة إلى أن تفضيل السيولة لدى الأفراد والمؤسسات تزداد كلما انخفض معدل الفائدة ... ولكن عند حدٍّ معين من هذا الانخفاض ، يحدثنا الاقتصادي الشهير كينز بأن الاقتصاد بالكامل سيقع في ما يدعى بمصيدة السيولة .

(*) من المعروف أن الفائدة تُعتبر بمثابة الثمن للنقود ، فهي التي يدفعها الفرد أو المنشأة لقاء الحصول على كمية معينة من النقود ولفترة زمنية محددة ، حيث سيعيدها في نهاية الفترة المتفق عليها .

10 BACK MELAD

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لذلك فإن المعدلات المنخفضة للفائدة سيئة على الوضع الاقتصادي كما هي المعدلات المرتفعة : فالنوع الأول يؤدي إلى الوقوع في مصيدة السيولة أي: أن الأفراد والمؤسسات سيحتفظون في النقود لديهم ، وسيكون ذلك على حساب الأنواع الأخرى للطلب على النقود (بدافع المعاملات والصفقات والاحتياط) ، وسيدفعهم للمضاربة في أسواق الأوراق المالية ، أي أنهم سيبتعدون عن الاقتصاد الحقيقي (الإنتاجي) . والنوع الثاني سيؤدي إلى وقوف الاستثمار لأن الأفراد والمؤسسات سيفضلون إيداع أموالهم في المصارف نظراً لارتفاع معدل الفائدة الذي تجاوز الكفاءة الحدّية لرأس المال ، وبالتالي فلا داعي للاستثمار .

ثالثاً – إدارة النقود :

يشير تعبير إدارة النقود – بالدرجة الأولى – إلى الطريقة التي يجب أن تتعامل بها السلطات النقدية مع عرض النقود في الاقتصاد . وللوقوف عند هذا الأخير نقول إن الرأي السائد في النظرية النقدية الحديثة هو اعتبار عرض النقد (M) بمثابة متغير خارجي(*)، فهو يتحدد مباشرة من قبل السلطات النقدية في الدولة المعنية . وهو بالتعريف يقيس كمية النقود الموجودة في الاقتصاد خلال وقت معين ، أي النقود المعدنية والورقية مضافاً إليها الودائع الجارية لدى المصارف(**).

والسؤال الذي يطرح ذاته : كيف تتم عملية إدارة عرض النقود (M) في الاقتصاد، بحيث تحصل الزيادات والانخفاضات في الوقت المناسب(7) ؟

إن الجهة المعنية في هذه القضية هي ما نسميه بالسلطات النقدية ، وقد تبدو المهمة سهلة ... إذ لو قامت هذه السلطات بزيادة عرض النقد فسيؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات الفائدة مما سيشجع الإنفاق الاستثماري . وهذا يعني أن على السلطات النقدية أن تُنظّم (تُعيّر) الكمية النقدية ونسبة زيادتها بالدرجة التي تسمح

(*) أي لا يتبع لأي متغير آخر ، فهو متغير مستقل .

(**) الودائع هي ديون على المصارف لعملائها ، وتُستخدم للإقراض بسعر فائدة أعلى للعملاء الآخرين .

conomic

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بتحقيق نمو معدلات الاستثمار في الاقتصاد بما يتناسب وتحقيق الهدف الرئيس ألا وهو النمو الاقتصادي(*) .

1- الاستخدام الكامل وإدارة النقود :

يبقى المنطق المذكور سابقاً في ما يتعلق بإدارة النقود في الحالة التي يكون فيها الاقتصاد في مستوى ما من الاستخدام الناقص ، أي أن الموارد المتاحة المختلفة في الاقتصاد (مثل : الموارد البشرية - الموارد المادية - الموارد المالية ...الخ) لا تزال غير مستخدمة استخداماً كاملاً . فهنا تؤدي الزيادة في الكتلة النقدية - بطريقة أو بأخرى كما سنرى في الفقرة التالية - إلى تخفيض في معدلات الفائدة إلى مستويات (دون الوقوع في مصيدة السيولة - فالمضاربة) من شأنها أن تجعل من الاستثمارات المتنوعة ذات كفاءة ومردودية أعلى من الفائدة المعمول بها .

أما إذا كان الاقتصاد في وضع من الاستخدام الكامل لكافة موارده ، فستؤدي هذه الزيادة في الكتلة النقدية (M) إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى الحدّ الذي يسمح له بامتصاص هذه الزيادة ، ذلك لأنه لا يمكن تحقيق زيادة في الإنتاج نظراً لتحقق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج كافة ... فيدخل الاقتصاد في حالة من التضخم (**) الذي يشكّل مشكلة عويصة بالنسبة للاقتصاد ككل وللأفراد وللمؤسسات بشكل خاص ، لأنه يؤدي أولاً إلى انخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد ، وثانياً يسيء إلى حسابات أسعار الصرف بين العملة المحلية والعملات الأجنبية مما يشوه الحسابات الاقتصادية ، علاوة على الانعكاسات السلبية على المستويات الأخرى ، لا سيما الاجتماعي منها لأنه يعيد توزيع الدخول في الاقتصاد لصالح أصحاب شرائح الدخل العليا على حساب أصحاب شرائح الدخول المنخفضة ، فيزداد الفقراء فقراً وتهميشاً و الأغنياء غنى وغطرسة.

(*) ولكن يجب الانتباه دائما في ما إذا كان الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل أم لا . ذلك لأنه في مثل هذه الحالة ، ستؤدي زيادة عرض النقد إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار (أي التضخم) .

(**) سندرس هذه المشكلة بشيء من لتفصيل في الفصل القادم .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2- السياسة الموازنية والسياسة النقدية (8) :

نظراً للمشاكل الكثيرة التي تواجهها والتي تخلقها قضية إدارة النقود في الاقتصاد، قرر الاقتصاديون أن لا يُحمّلوا المسؤولية المتعلقة بإدارة الاقتصاد ككل إلى السلطات النقدية (من خلال ما يُدعى بالسياسة النقدية) ، وإنما أدخلوا أيضا الجهات الحكومية الأخرى في الموضوع من خلال ما يُدعى بالسياسة الموزانية(*).

لقد لاحظ الاقتصاديون أن هناك فارقاً زمنياً هاماً جداً بين التغيرات الحاصلة في عرض النقود وتلك الحاصلة على مستوى الإنفاق ، وهذا يعني بأننا غير متأكدين تماماً من أن تغير (M) سيؤدي مباشرة إلى تغير (M.V) ... ولهذا السبب (ولغيره طبعاً)، باتت عملية إدارة الاقتصاد بالكامل والرقابة عليه مؤمنة من خلال السياسة الموازنية الحكومية ، وكذلك من خلال السياسة النقدية مشتركتين معاً .

وللوقوف– ولو بشيء كبير من الإيجاز – على ماالمقصود بالسياسة الموازنية ؟ يمكننا القول بأن أهدافها هي انعكاس لأهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي تأتي وظائفها كتعبير حرفي عن تلك الأهداف، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تحقيق العمالة الكاملة (معالجة مشكلة البطالة) .
- استقرار الأسعار (معالجة مشكلة التضخم) .
- تحقيق النمو الاقتصادي .
- إعادة توزيع الدخل (النفقات والإيرادات الحكومية) .
- زيادة مستوى الدخل ... الخ .

ولا بدَّ في هذا المجال من ذكر أهم الأدوات التي تستخدمها أيضا :

- التغيرات الأوتوماتيكية في حصيلة الضرائب .
- التغير في مستوى الإنفاق .
- الإعانات الحكومية .
- تعويضات البطالة ...علاوة على الأدوات التقليدية المعروفة ، **مثل :**
- سياسة النفقات العامة– سياسة الضرائب – سياسة الدين العام .

(*) وهناك من يدعوها أيضا بالسياسة الضريبية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ملخص الوحدة الدراسية السابعة

لقد كان هدف هذا الفصل توضيح كيف تعمل السياسة النقدية ، أي كيف تتغير الكمية النقدية (عرض النقد) مؤثرةً في الفعالية الاقتصادية ..ولهذا الغرض بُدِيء بشرح النظرية الكمية في النقود لأنها أول نظرية حاولت شرح الآثار المترتبة عن تغير (M) .

لقد أخطأت تلك النظرية عندما اعتبرت أن (V) و (T) ومن ثمَّ (Q) هي ثابتة (بالرغم من صحتها على المدى القصير جداً) ، ولهذا بحث الاقتصاديون عن وسيط آخر يؤثر في الفعالية الاقتصادية ودائماً استناداً للنظرية الكمية فكانت معدلات الفائدة (i) . ولكن من الصعوبة بمكان على السلطات النقدية أن تقرر (أو تقونن) تغيرات معدلات الفائدة جميعاً ، فهي لا تملك سوى تحريك (إدارة النقود أو عرض النقود) ، ولكن من خلال هذه العملية كان بوسعها أن تؤثر أولاً في معدل الفائدة وبالتالي في درجة ومستوى النشاط الاقتصادي .

وعلى الرغم من الدرجة العالية من الكفاءة التي تمتعت بها السياسة النقدية في هذا الشأن (أي التأثير على الفعالية الاقتصادية) إلاّ أنها لم تكن كافية ، فكانت السياسة الموازنية (أو المالية أو الضريبية) التي تجعل من السلطات الأخرى العاملة في الحكومة قادرة على التدخل في الشأن الاقتصادي جنباً إلى جنب مع السلطات النقدية .

- **كلمات ومفاهيم للحفظ :**

المعادلة الكمية – النظرية الكمية – سرعة الدوران – الاستخدام الكامل والناقص – الطلب بدافع المعاملات أو الصفقات – الطلب المالي (بدافع المضاربة) – مصيدة السيولة – تفضيل السيولة – عرض النقد – إدارة النقود – سياسة نقدية – سياسة مالية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أسئلـــــة للمراجعة ؟

1- اشرح المعادلة الكمية التي تشكل المحور الرئيس للنظرية الكمية في النقود .

2- اشرح فرضيات النظرية الكمية .

3- بين كيف يلغي الاستخدام الكامل في الاقتصاد الآثار الواجب ترتبها عن زيادة (M). ومن يقوم في 4- مثل هذه الحالة بامتصاص هذه الزيادة الكمية في النقود ؟

5- اشرح ماالمقصود بمصيدة السيولة .

6 - تحدث عن إدارة النقود وعن السياسة الموازنية في الاقتصاد ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هوامش الوحدة الدراسية السابعة

(1) : لمزيد من التفاصيل ، يمكن الرجوع إلى :

- FRIEDMAN , M., 1956 " The Quantity Theory of Money", Chicago University Press .
- د. أحمد رفيق قاسم و د. أحمد الاشقر ، " التحليل الاقتصادي الكلي " ، منشورات جامعة حلب ، 1992 – 1993، صفحة (163– 172) .
- د. عامر لطفي ، " مفاهيم ونظريات اقتصادية " ، منشورات المعهد العالي لإدارة الأعمال (HIBA) دمشق ، 2004 .

(2) : انظر ،

- HEILBRONER , R.L. et THUROW , L.C., 1979 , . "Comprendre la Macroéconomie", Version Française , Economica , Paris , P (224) .

(3) : لمزيد من التفاصيل حول النمو الاقتصادي الذي حصل في الاقتصادات الغربية عامة ، والاقتصادات الست الأغنى في العالم على وجه الخصوص منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أيامنا هذه ، مع توضيح التايلورية التي ترمز إلى نمط الإنتاج الغربي (الأمريكي) والفوردية التي ترمز إلى نمط الاستهلاك الغربي (الأمريكي) ... الخ ، انظر :

– د. عامر لطفي ،" الاقتصادات الست الأغنى في العالم " ، دار الرضا للنشر– دمشق – 2003.

(4) : انظر لمزيد من التفاصيل والمعلومات حول هذه الفكرة :

- KEYNES , J.M., 1951 , " The General Theory of Empeoyment, Interest and Money " , Macmillan .

(5) : انظر ، د.أحمد رفيق قاسم و د. أحمد الأشقر ، " التحليل الاقتصادي الكلي " ، منشورات جامعة حلب ، 1992 – 1993، ص (73) وما بعدها .

(6) : انظر ، د. أحمد رفيق قاسم ... مرجع سابق الذكر ، 1992 – 1993، ص (181وما بعدها) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(7) : لمزيد من التفاصيل ، انظر ،

- PATAT , J.P ., 1984 , " Monnaie . institutions financiers et Politique monetaire Economica , Paris , P (136 ...).

(8) : لمزيد من التفاصيل ، انظر :

الدكتور عامر لطفي ، " مفاهيم ونظريات اقتصادية " ، منشورات المعهد العالي لإدارة الاعمال (HIBA) – دمشق – العام الدراسي 2004 ، ص (136 وما بعدها) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحدة الدراسية الثامنة

مشكلة التضخّم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

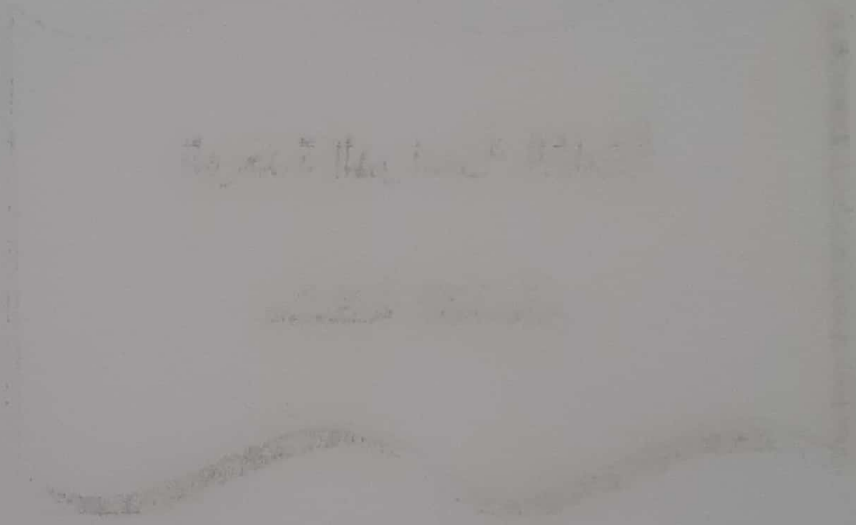

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحدة الدراسية الثامنة

مشكلـــة التضخّـــم

تمهيـــــد :

سنقوم الآن بدراسة وتوضيح مشكلة التضخم التي تقلق الاقتصـــادات المختلفـــة (بكل أنواعها) منذ زمن بعيد، وقد أخذت مع بداية عقد الستينيات أهمية بالغـــة... فلقـــد نشط عدد كبير من الاقتصاديين في دراسة طبيعة هذه المشكلة وبحثوا عـــن جـــذورها وأسبابها واهتموا كثيراً ، لأنها في نهاية المطاف تعبّر عن حصول خلل فـــي التـــوازن الاقتصادي الكلي – إلى جانب مشكلة البطالة التي تفصح عن عدم تحقـــق الاســـتخدام الكامل في الاقتصاد – علاوة على أنها اُعتبرت من قبل العديد من الاقتصاديين بمثابـــة المرض الأخطر والأصعب معالجة في الاقتصاد .

وتخلط مجموعة كبيرة من الدراسات التي قدّمت عن مشكلة التضخم بين أســـبابه وجذوره من جهة ، وبين انعكاساته ونتائجه على الاقتصاد برمته من جهة أخـــرى ... إلاّ أن التقدم الكبير الذي حصل في بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين – لا سيما بعد إعلان نيكسون الرئيس الأمريكي الأسبق في الخامس عشر مـــن شـــهر آب 1971 عن انتهاء العمل بمقررات بريتون وودز ، أي انتهاء العمل بنظـــام أســـعار الصـــرف الثابتة والانتقال إلى نظام نقدي عالمي يقوم على نظام أسعار الصـــرف المرنـــة مـــن جهة، والصدمة النفطية الأولى التي حصلت إثر حرب تشرين في العـــام 1973 ومـــا ترتّب عنها من معدلات تضخم مرتفعة بالقياس مع السابق – ساعد على تقصي جملـــة كبيرة من الحقائق التي أفادت بدورها الحكومات المختلفة فـــي استصـــدار القـــرارات والإجراءات والتدابير – لا بل السياسات – للوقوف في وجه هذه المشكلة، ومعالجتهـــا بالشكل المناسب.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سنحاول في هذا الفصل توضيح التسلسل الموضوعي لهذه الظاهرة – المشكلة، كي نتمكن من فهم أسبابها ونتائجها، وبالتالي الوقوف على طرق حلّها واستبعادها من النشاط الاقتصادي .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحدة الدراسية الثامنة

مشكلة التضخّم

الأهداف الخاصة :

بعد دراسة هذه الوحدة ، يجب أن يكون الطالب قادرًا على :

1- معرفة ما المقصود بالتضخم .
2- التمييز بين التضخم بالطلب و التضخم بالتكلفة .
3- معرفة ما المقصود بمنحنى فيليبس .
4- معرفة التكلفة الاقتصادية للبطالة .
5- معرفة التكلفة الاقتصادية للتضخم .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحدة الدراسية الثامنة

مشكلـــة التضخـــم

أولاً – ما المقصود بالتضخم (*) ؟

في البداية ،لابدّ من الوقوف على ما المقصود بالتضخم ؟ أو ما معنى التضخم ؟ والجواب : التضخم يعني حصول ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسـعار(1) ، أي إنه إذا ارتفع سعر سلعة واحدة أو أكثر في سوق معينة فهذا لايعني تضخماً ... أو حتى إذا ارتفعت أسعار عدد من السلع في سوق معينة وقابلها انخفاض في أسعار عدد مـن السلع الأخرى في سوق أخرى، فهذا لايعني تضخماً .

وهذا يقودنا إلى قضية هامة هي أن تحقق التضخم (أي الارتفاع فـي المسـتوى العام للأسعار)، سوف يؤدي إلى تحركات في منحنيات الطلب والعرض وإلى حصـول حالة من التذبذب المستمر في الأسعار ، من شأنها أن تؤدي في مراحل زمنية لاحقـة إلى حالات جديدة من التضخم ... أي أنه – أي التضخم – يصبح عبارة عن سـياق أو سيرورة تضخمية تضرب الاقتصاد بالعمق .

1- منحنيات العرض والطلب :

تساعدنا منحنيات العرض والطلب على فهم السيرورة التضخمية بشكل أعمـق وأفضل ، لأنها تؤدي :

أ – إلى انتقال منحنيات الطلب نحو الأعلى واليمين .

ب – إلى أن تأخذ منحنيات العرض شكلاً منحنياً متزايداً (أو متصاعداً).

(*) يقول الإنسان العادي : إن التضخم هو عبارة عن نقود وفيرة جداً تلاحق كمية قليلة من السلع والخدمات بأسعار مرتفعة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا يقودنا في مرحلة لاحقة للوصول إلى الحالة المدعوة : بعنق الزجاجة [٧] ، كما هو موضح في الشكل (1-8) .

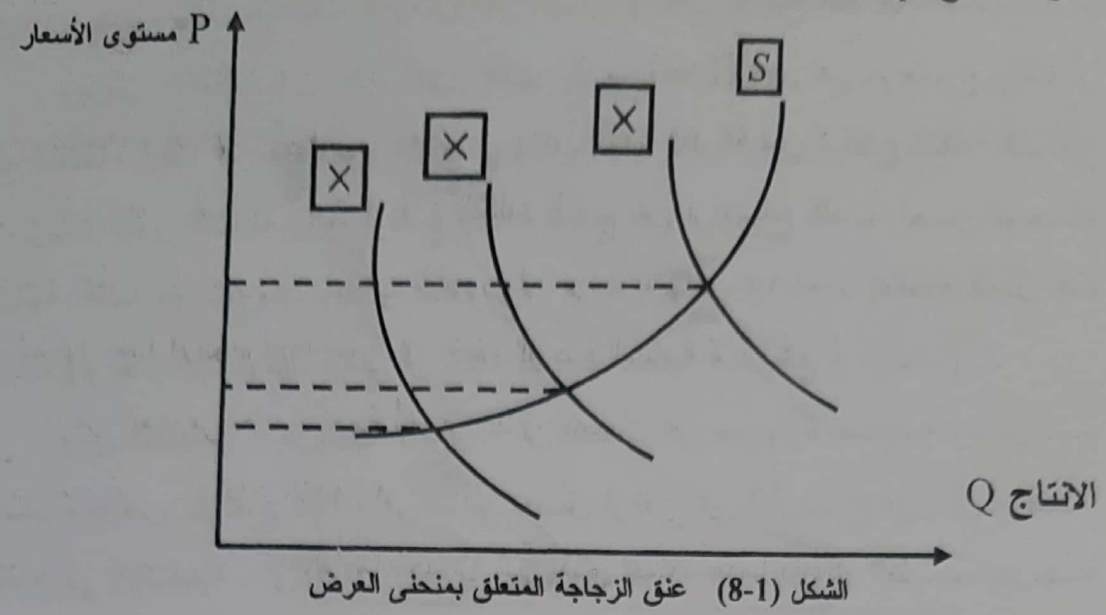

الشكل (1-8) عنق الزجاجة المتعلق بمنحنى العرض

نلاحظ من الشكل أعلاه ، عندما ينتقل منحنى الطلب من D1 إلى D2 فالأسعار تزداد بقوة ... وهكذا حتى نصل على ما أسميناه بعنق الزجاجة. عندها لايمكن للإنتاج أن يزداد إلاّ من خلال تكلفة مرتفعة جداً ، وقد تحصل مثل هذه الحالات حتى قبل وصول الاقتصاد إلى حالة الاستخدام الكامل .

في الواقع، إن الانتقال المستمر لمنحنى الطلب باتجاه الأعلى واليمين ماهو إلاّ نتيجة للزيادة المستمرة الحاصلة في حجم الإنفاق الكلي في الاقتصاد، والذي بدوره ما هو إلاّ تعبيرعن ارتفاع وزيادة الأرباح المتحققة بالاقتصاد وبالتالي إنفاقها. وبالمقابل، يترتب على هذا الوضع أن يزداد عرض النقد أو أن تزداد سرعة دوران النقد بشكل مستمر وثابت ، أو الاثنان معاً (M.V) .

2- التضخم بالطلب والتضخم بالتكلفة :

يتحدث الاقتصاديون عن نوعين من السيرورات التضخمية : الأولى تحدث بسبب جذب الطلب ، والثانية تحدث بسبب دفع التكلفة .

تجد الحالة الأولى مرجعيتها في العوامل التي تؤثر في انتقال منحنيات الطلب إلى اليمين ، مثالنا في ذلك السياسات النقدية السهلة (أي سهولة الحصول على النقود)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والسياسات الموازنية التوسعية. أما الحالة الثانية فتجد مرجعيتها في الدور الذي يلعبه العرض، حيث تنتقل منحنيات العرض نحو اليسار أو حتى تصبح عمودية [3] .

ويُركز الاقتصاديون على الدور الكبير الذي تلعبه الأجور في موضوع زيادة أو رفع التكلفة، وهذا أمر منطقي وحقيقي... ولكن يجب التفرقة بين ارتفاع التكلفة الناتج عن زيادة أجور الساعة وبين ارتفاع التكلفة الناتج عن ارتفاع كلفة أجر الوحدة المنتجة. فكما هو معروف، يمكن للأجور أن تزداد ، ولكن إذا تبعت إنتاجية العمل هذه الزيادة (أو هذا الاتجاه فهذا يعني أن تكلفة الوحدة المنتجة لم ترتفع أو تزداد)[*].

ومن الطبيعي – من جهة أخرى – أن نتحدث عن سيرورة تضخمية ومن ثم تضخم محرّض بارتفاع التكلفة في ما لو حصل ارتفاع في الأرباح دون أن يرافقه ارتفاع في الإنتاجية... وغالباً ما تحصل مثل هذه الحالة عندما يزداد الطلب بدرجة كبيرة على العرض .

3- منحني فيليبس Philips :

من غير الممكن تحديد الضغوط التضخمية التي تُمارس على آلاف الأسواق التي يتكون منها الاقتصاد ، فلكل سوق صفاته وخصائصه وبالتالي الأشكال الخاصة به من منحنيات العرض والطلب . ولهذا قام الاقتصادي البريطاني فيليبس(A.W.Philips) باقتراح تمثيل العلاقة العامة القائمة بين الأجور و/أو الأرباح بالوحدة الواحدة المتزايدة من جهة وبين درجة استخدام القدرة المتاحة للمنشآت (أو الصناعات المختلفة) من جهة أخرى.

فعندما تزيد الصناعات من درجة استخدام قدراتها المتاحة، تبدأ تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة لديها بالزيادة تدريجياً ... وهذا ينتج عن كونها (أي الصناعات أو المنشآت المختلفة) تعمل في أسواق أكثر ضيقاً ، لاسيما في سوق العمل. ولهذا قام فيليبس برسم منحني يوضح العلاقة الإجمالية بين البطالة (الذي يمثل مؤشراً جيداً لمدى

(*) لهذا السبب ، لاتوافق غالبية الحكومات (أو أرباب العمل) على تلبية طلبات النقابات العمالية المتعلقة بزيادة الأجور، إلا في الحالة التي ترتفع معها إنتاجية العمل، كي لاتقود هذه الزيادات إلى التضخم .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

استخدام القدرة المتاحة) وارتفاع المستوى العام للأسعار . ويوضح الشكل رقم (2-8) كيف أنه عندما تنخفض البطالة تزداد الضغوط أو التوجهات التضخمية [4] .

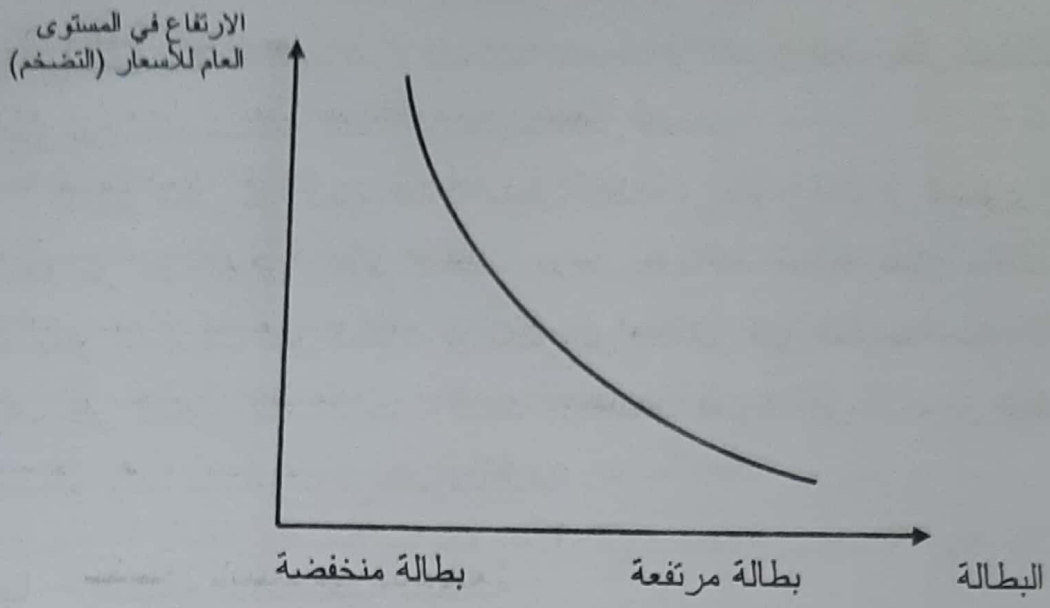

الشكل (2-8) منحنى فيليبس

يعطي منحنى فيليبس الانطباع بأن الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يرافقه انخفاض في معدلات البطالة هو ناتج عن ارتفاع في درجة استخدام عنصر العمل والعكس صحيح ... وكأن زيادة الاستخدام (زيادة التشغيل) هي وراء التضخم . في الحقيقة هذا صحيح في بعض الحالات ، ولكن من الطبيعي أن يحصل التضخم (الارتفاع في المستوى العام للأسعار) وكذلك ارتفاع درجة الاستخدام (انخفاض معدلات البطالة) كليهما معاً لأسباب أخرى لاتظهر في الرسم البياني السابق، مثل : زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد أو تبني سياسة نقدية توسعية هجومية .. أو عدائية كما يحلو للبعض تسميتها

4- المفارقة :

لايكتفي منحني فيليبس بالإشارة إلى العلاقة القائمة بين زيادة الاستخدام وزيادة الأسعار، وإنما أيضاً يشير إلى مفارقة أساسية هي : من غير الممكن العمل على تحقيق

economic
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هدف له علاقة بالبطالة مثلاً وهدف آخر له علاقة بارتفاع المستوى العام الأ .ار كل على حدة.

فعلى سبيل المثال، لايمكن أن تقرر العمل على تحقيق (2%) كمعدل تضخم و(2%) كمعدل بطالة بآن واحد ، ذلك لأننا لانعرف أو لاندري كيف يمكن الجمع أو التوفيق بين معدل منخفض للبطالة ومعدل منخفض للتضخم .

لذا يتم العمل على تحقيق تسوية ما بين البطالة من جهة واستقرار المستوى العام للأسعار من جهة أخرى ... وفي الحقيقة ، تفرض علينا هذه المفارقة خياراً ما قاسياً، وهذا يعني أنه يترتب على الحكومة أن تختار بين احتمالين اثنين تحقيقهما صعب . لهذا يترتب على الحكومة بحث موضوع التكلفة الاقتصادية المترتبة عن كل من البطالة والتضخم، وهذا ما سندرسه في الفقرات التالية .

ثانياً – التكلفة الاقتصادية للبطالة :

لنفترض بأن الدولة قررت تخفيض التضخم وزيادة معدل البطالة، والسؤال المطروح: ما التكلفة المترتبة عن هذا القرار ؟ يمكننا الانطلاق من تقدير الخسائر المترتبة عن البطالة ، وذلك من خلال ما يلي : كل زيادة في معدل البطالة بنسبة (1%) تؤدي لانخفاض الناتج القومي الإجمالي في البلد المعني بما مقداره 3% (التي تقابل مبلغاً معيناً بحسب الناتج القومي لهذا البلد) [*]. ونلاحظ بأن نسبة انخفاض الناتج هي أكبر من نسبة ارتفاع البطالة، وذلك لأن قوة العمل وعدد ساعات العمل الأسبوعية تقل وتتحدد أكثر بسبب أن فرص العمل المتاحة تصبح أكثر ندرة [5] .

هل تتحدد هكذا تكلفة البطالة ؟ ليس تماماً ... ففي الواقع، لاتتم عملية توزيع الخسائر (أو النقص) الحاصلة في الإنتاج والدخل بشكل عادل. وذلك لأن زيادة معدل البطالة من 4,5 إلى 5,5% يعني أن كل عامل يتوقف عن العمل (14) يوماً بدلاً من (11) يوماً فقط من أصل (250) يوم عمل في السنة، وبالتالي تتوزع الخسائر في

---

[*] وتصل في الاقتصاد الأمريكي – الذي ينتج سنويا ما يزيد عن ربع الإنتاج العالمي – إلى ما يفوق الـ 100 مليار دولار أمريكي تقريبا .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدخل – بشكل عام – على كامل قوة العمل (أي تقسيم تكلفة البطالة على مجمل العاملين المكونين لقوة العمل في الاقتصاد) .

ولو افترضنا من جهة أخرى بأن ارتفاع معدل البطالة بـ (1%) يقابله وجود (1%) من القوة العاملة عاطلة بشكل مستمر من بداية العام وحتى نهايته، فهذا يعني أن تكلفة البطالة لن تتحملها المجموعة الكاملة المكونة لقوة العمل .

وإذا سألنا أي الحالتين أكثر عدالة في عملية توزيع التكلفة؟ فإن غالبية الناس ستجيب "الحالة الأولى" . ولكن في الواقع، أن الحالة الثانية هي التي تحصل في الاقتصاد. فسوء الاستخدام أو نقصه يتجمع – في العادة – في مجموعات محددة من العمل، لاسيما في الفترات الزمنية الهابطة من الدورة الاقتصادية (الركود والكساد).

ما هو يقين أن التكلفة المترتبة عن البطالة هي ثقيلة جداً على الصعيدين الاقتصادي والشخصي (الاجتماعي)، والأمر لايتوقف فقط على العمال العاطلين وإنما ينسحب أيضاً إلى الرأسماليين الذين يعانون – بسبب ذلك – من انخفاض الطلب الكلي على إنتاجهم ، مما يؤدي إلى انخفاض المبيعات وبالتالي أرباحهم (ومن المعروف أن الأرباح تنخفض بسرعة أكبر من انخفاض الإنتاج). وفي الطريقة ذاتها ، لاتتوزع الخسائر هذه بعدل على المنشآت كافة، وإنما هناك من يخرج من السوق بالكامل (أي الإفلاس والإغلاق) لصالح استمرار المنشآت الأخرى (وهذا يتوقف على طبيعة السلعة المنتجة) .

ثالثاً – التكلفة الاقتصادية للتضخم :

كما لاحظنا أعلاه، تتركز تكلفة البطالة في عدد أو في مجموعات محددة من قوة العمل ومن الصناعات، عوضاً من أن تتوزع بشكل عادل على كل قوة العمل وعلى كل الصناعات في الاقتصاد . والسؤال : ماذا عن التكلفة الاقتصادية للتضخم ؟ وماذا عن توزع تكلفته أم تركزها [6]؟ .

1- التضخم والدخل :

لنعدْ أولاً إلى المساواة الشهيرة بين الناتج القومي والدخل القومي (Y = Q) على التسلسل، ونعرف أيضاً أنه يتوجب على كل أنواع التكلفة المتعلقة بالناتج القومي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أن تتحول أو تنتقل إلى دخل (أو عائد) لعناصر الإنتاج ... وهكذا ، فكل مرة تزداد القيمة النقدية للناتج ستؤدي إلى زيادة مقابلة ومساوية في الدخل .

هذا صحيح، لأن أية زيادة في قيمة الناتج ستكون إما بسبب زيادة الإنتاج أو بسبب زيادة الأسعار ، ذلك لأنه في كل حالة ستحصل عناصر الإنتاج على القيمة النقدية للإنتاج المتحقق، وهذا يعطينا نقطة انطلاق لمقارنتنا بين البطالة والتضخم. فعلى مستوى الأمة بالكامل، لايمكن للتضخم أن يخفّض إجمالي الدخل (على عكس البطالة) التي إذا ارتفعت فستؤدي إلى انخفاض في الإنتاج واضح .

2- لعبة المجموع صفر :

تتجاهل غالبية النقاشات الدائرة حول التضخم هذا الموضوع، إذ غالباً ما يتم الحديث عن الخسائر المترتبة عن التضخم على هذه المجموعة من الناس (أو القطاعات) أو تلك . وفي الواقع، يمكن للتضخم أن يُخفض مستوى معيشة فرد ما وذلك من خلال ارتفاع أسعار السلع والمنتجات التي يشتريها، ولكن على المستوى الكلي يقابل خسارة هذا الفرد ربح فرد آخر ذلك لأن الناتج القومي الإجمالي يساوي الدخل القومي الإجمالي.

وهذا لا يخفف (ولا يلغي) على الإطلاق المخاطر المترتبة أو الناجمة عن التضخم، وإنما يوضح أن مقابل كل خاسر يوجد رابح، وذلك على عكس مشكلة البطالة حيث لا يوجد لا خاسر و لارابح ... وهذا يعني – ضمن هذا المنظار – أن لعبة التضخم تقوم على ما يدعى بلعبة المجموع صفر . وما يهمنا حقيقة هو محاولة مقارنة المزايا المتحققة بسبب التضخم لصالح البعض مع الخسائر التي تكبدها البعض الآخر . والسؤال الذي يطرح نفسه الآن : من المستفيد من التضخم ومن الذي يعاني من نتائجه السيئة ؟

3- الرابحون والخاسرون :

المضاربون هم الرابحون من التضخم... ففي الفترات التضخمية، لاترتفع الأسعار جميعها بنفس المستوى (أو الارتفاع) ، فالبعض يرتفع بحدّة والبعض الآخر بسرعة أقل، تماماً كما ترتفع أسعار الأسهم بنسب متفاوتة في سوق الأوراق المالية(البورصة) في زمن أو مرحلة توسع النشاط الاقتصادي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المضاربون هم الذين اشتروا – بالصدفة أم باستخدام الذكاء – السلع التي تشهد أسعارها الارتفاع الأسرع والأقوى ... وقد تكون هذه السلع متمثلة بالأراضي أو بالذهب أو ... الخ . في الواقع، واحد من الأسباب التي تجعل التضخم المفرط وراء حصول انهيار في الناتج القومي الإجمالي في البلاد هو أن أعداداً متزايدة من الأفراد قد تحولوا إلى مضاربين يبحثون عن بيع (والمساومة على السعر الأعلى) ما يملكون ليتمكنوا من الحصول على المنتجات والسلع الضرورية لحياتهم .

عندما يمضي الأفراد أوقاتاً متزايدة في المساومة والبحث عما يلزمهم، يبدؤون بتمضية أوقات أقل من أجل العمل، فيبدأ الإنتاج بالانخفاض... وهكذا ندخل في مرحلة من التراجع والهبوط في الفعالية الاقتصادية مترافقة مع ارتفاع كبير في الأسعار، ندعو هذه الحالة بـ Stagflation أي الركود التضخمي .

4- أصحاب الدخل الثابت (المحدود) :

من حيث المبدأ ، كل من يحصل على دخل ثابت شهري (أو سنوي) يعتبر من الخاسرين، وبالتالي يُمثل المتقاعدون الفئة أو الشريحة الأكثر تضرراً من التضخم... ولهذا الغرض تلجأ السلطات الحكومية المعنية – من وقت لآخر – لدراسة أوضاعهم وزيادة دخولهم بما يتناسب والزيادة الحاصلة في المستوى العام للأسعار (ارتفاع مستوى المعيشة) ضمن الإمكانيات المتاحة .

5- العمل ورأس المال :

فيما يتعلق بالفئات التي تحصل على دخلها من العمل ومن رأس المال، لايمكننا مناقشة الموضوع – بشكل عام – بالطريقة ذاتها في كل بلدان العالم . فمن المعروف أن البلدان المتقدمة اقتصادياً تمتلك نقابات عمال وأرباب عمل قوية جداً ومتنفذة في مواقع اتخاذ القرار تجعلها قادرة على متابعة ومراقبة مستوى المعيشة وارتفاعه والانعكاسات المترتبة على أصحاب دخل العمل وكذلك رأس المال .

أما في البلدان النامية أو المتخلفة، فغالباً ما يعاني أصحاب دخل العمل من التضخم نظراً لعدم قدرتهم على فرض متطلباتهم على الجهات الاختصاصية المعنية، مما يساعد على تحقيق انخفاض القوة الشرائية الحقيقية لدخولهم في حالات التضخم .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما أصحاب دخل رأس المال، فالأمر مختلف تماماً بالنسبة إليهم، إذ غالباً ما يكونون في موقع يسمح لهم بالضغط على متخذ القرار – علاوة على الهامش الكبير الذي يتمتعون به في موضوع رفع أسعار منتجاتهم من أجل مواكبة بل تخطي الارتفاع الحاصل في الأسعار عامة – إن لم يكونوا شركاء معه أو حتى هم أنفسهم ، مما يجعل تأثرهم معدوماً بالتضخم إن لم نقل مستفيدين منه .

لذلك ، اعتبر الاقتصاديون بغالبيتهم أن التضخم يعيد توزيع الدخل في الاقتصاد بشكل سيء ، أي لصالح طبقة الرأسماليين على حساب الطبقة العاملة (وحتى الوسطى) في المجتمع. ضمن هذا المنطق، بات موضوع معالجة هذا المرض أو الخلل الذي يسببه التضخم في الاقتصاد من أهم الموضوعات الاقتصادية الشائكة، والذي بدوره استحوذ على عدد هائل من الصفحات ، والكتب المتعلقة بالأدبيات الاقتصادية .

6- لماذا يُطرح التضخم كمشكلة اقتصادية كبيرة ؟

أ – لأن المجموعات الخاسرة من التضخم تعلن عن ذلك بقوة وبحدّة أكبر بكثير مما تعلن المجموعات الرابحة منه .

ب – لأنه يصيب (ويضرّ) بكامل فئات المجتمع، ولكن بدرجات متفاوتة ... وحتى الرابحون يخشون من استمراره مما يؤدي إلى فلتان الشأن الاقتصادي والذهاب باتجاه الكارثة (على الجميع) .

جـ – لأنه يبدأ معتدلاً، وإذا استمر فقد يتحول مسرعاً باتجاه الحالة الخطيرة جداً المدعوة بالتضخم المفرط Hyperinflation التي تضر بالجميع .

7- التضخم والبطالة من جديد :

السؤال الذي سنجيب عليه هو : هل يمكننا مقارنة التكلفة المترتبة عن كل من التضخم والبطالة ؟ إن الصفحات السابقة تسمح لنا بتقديم الملاحظتين التاليتين

أ – من وجهة نظر الاقتصاد ككل، تعتبر تكلفة البطالة أعلى من تكلفة التضخم عندما يكون بمعدلات معتدلة تتراوح بين (2-4%) ... فالبطالة في النهاية تؤثر في حجم الإنتاج في الاقتصاد ، بينما التضخم لا يؤثر فيه .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما من وجهة نظر من يعاني، فالبطالة هي أيضاً أكثر تكلفة من التضخم لأنها لا تؤدي إلى ما أسميناه لعبة المجموع صفر ... لأن من يعاني من البطالة – بشكل مباشر أو بشكل مقنع – هم دائماً أكثر عدداً من المستفيدين منها .

ب – النتائج أو المنعكسات النفسية المترتبة عن معدل تضخم معتدل هي أكثر أهمية من تلك المترتبة عن بطالة محدودة ، إذ إننا نشعر بأن الجميع يعاني من التضخم بينما قلة قليلة تعلن عن معاناتها من البطالة، إلاّ إذا كنّا نحن – ذاتنا – نعاني منه .

رابعاً – ما لا نعرفه عن التضخم :

1- منحنى فيليبس مرة أخرى :

كما شاهدنا سابقاً ، يشير هذا المنحنى إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم من جهة والبطالة من جهة أخرى، تم استناداً إليها بناء السياسة الاقتصادية المدعوة " Go and stop " في بريطانيا خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي [7] .

وبعد هذا التاريخ ، لاحظ الاقتصاديون أن منطق منحنى فيليبس يبقى قائماً وصحيحاً على المدى القصير. أما على المدى البعيد ، فلقد لاحظوا من خلال الدراسات التي تمحورت حول الإحصاءات والبيانات المنشورة في بلدان غرب أوروبا أن مزيداً من معدلات البطالة تترافق مع المزيد من معدلات التضخم، بمعنى أن هناك جمعاً بين حالة الركود (البطالة) وحالة ارتفاع الأسعار(التضخم) التي أطلقوا عليها تسمية الركود التضخمي (Stagflation).

2- النظرية الكمية [8] :

كما في الحالة السابقة، لا أحد يُنكر وجود علاقة بين عرض النقود (M) والمستوى العام للأسعار (P) أي التضخم (وهي طردية).. فإذا قام المصرف المركزي بشراء كمية كبيرة من الأوراق المالية ضمن سياسة السوق المفتوحة: Open market ، فمن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى ضغوط تضخمية ، والعكس صحيح .

وبالشكل ذاته ، تكمن الصعوبة في البحث عما يحصل إذا كان تدخل المصرف المركزي معتدلاً بالشراء أو بالبيع، فهنا لا تتمكن النظرية الكمية من إخبارنا عن النتائج

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المترتبة عن تلك السياسة، ويبقى الموضوع معلقاً عبر الزمن . وعندما نقول ذلك ، يعني أننا انتقلنا من الزمن القصير إلى الزمن الطويل، أي إن (V) و (Q) باتتا متغيرتين ... لينتهي مفعول النظرية الكمية .

3- التوقعات [9] :

إن الأسئلة المعلّقة ، التي لم تتمكن الفقرات السابقة من إعطاء إجابات حاسمة لها، يجيب عليها الاقتصادي الأمريكي المعاصر والحائز على جائزة نوبل في أواخر الثمانينيات جيمس توبين (James Tobin) . إذ يعتبر أن أفضل المعلومات التي يحصل عليها الأفراد هي تلك التي تحققت (وقرأها) في الأشهر القليلة المنصرمة (*)، وبالتالي فمعدل التضخم الذي تحقق في الفترة السابقة هو المعلومة الأكثر صحة ودقة للأفراد ، والمعدل في النهاية يشير إلى نزعة (إلى اتجاه) قد تستمر إذا لم تتخذ السلطات المعنية الإجراءات والتدابير المناسبة من أجل إيقافها (**).

أخيراً، على الرغم من كل هذه النظريات والمساهمات المتعددة لكبار الاقتصاديين المتخصصين في موضوع التضخم، وعلى الرغم من تمكن العديد من الدول المتقدمة اقتصادياً من السيطرة عليه نسبياً (ولكن على حساب جوانب أخرى على رأسها البطالة)، لايزال التضخم يُشكّل لغزاً محيراً وعقدة صعبة الحل يعاني منها الاقتصاديون والحكومات في بلدان العالم كافة ... إذ لم نتمكن من كشف كل الآثار السلبية (وربما الإيجابية) المترتبة عنه، ليس فقط على المستوى الاقتصادي وإنما على المستوى الاجتماعي أيضاً ، فما لا نعرفه عن التضخم لا يزال كثيراً !

(*) قد تكون السنة الماضية أو الفصل الماضي ... الخ

(**) في السبعينيات من القرن الماضي، ظهرت نظرية التوقعات العقلانية (Rational expectation theory)، التي عمل عليها علاوة على جيمس توبين، كلٌ من سرجنت (Sergent) ولوكاس (Lucas) وغيرهم ..

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ملخص الوحدة الدراسية الثامنة

- اهتم هذا الفصل بمناقشة موضوع هام جداً ، ألا وهو المفاضلة بين التكلفة المترتبة عن التضخم وتلك المترتبة عن البطالة ... وبيّن أن هذه المفارقة تعاني منها كل اقتصادات السوق .
- وكخطوة ثانية ، قدّم هذا الفصل نسبة مرتفعة من المعلومات المتعلقة بالتضخم وأسبابه ونتائجه ... الخ ، ولم يكتفِ بهذا الأمر وإنما وضّح قصور النظريات والآراء المتعلقة بهذا الموضوع، ولفت الانتباه إلى أن ما نجهله حتى الآن هو أكبر بكثير مما عرفناه وتعلمناه عن التضخم .
- وبالتالي، فلقد تمّ استعراض الشروح والتوضيحات المتعلقة بموضوع ما المقصود بالتضخم؟ وبيّن الفرق بين التضخم الحاصل بسبب الطلب وذلك المرتبط بالتكلفة، وأضاف كل ما له علاقة بمنحنى فيليبس الذي يتحدث عن العلاقة بين التضخم والبطالة، لينتقل إلى التكلفة الاقتصادية المترتبة عن كلٍّ منهما .
- وتعدّ الفقرات المتعلقة بتبيان من هم الخاسرون ومن هم الرابحون من التضخم والبطالة ذات أهمية كبيرة، نظراً لأنها تعطي لمتخذ القرار إمكانية التفرقة بينهما وتحديد الاختبارات المناسبة للاقتصاد الوطني في فترة زمنية معينة .

▪ كلمات ومفاهيم للحفظ :

التضخم بالطلب – التضخم بالتكلفة – منحنى فيليبس – مفارقة التضخم/البطالة – تكلفة البطالة – لعبة المجموع صفر – التضخم المفرط – الركود التضخمي – التوقعات – السياسة الاقتصادية(Go and stop) – عنق الزجاجة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أسئلـــــة للمراجعة ؟

1- وضّح ما المقصود بالتضخم بالطلب؟

2- وضّح ما المقصود بالتضخم بالتكلفة؟

3- اشرح منحنى فيليبس (مستعيناً بالرسم البياني طبعاً) وبيّن المفارقة التي يشير إليها

4- تحدث عن التكلفة الاقتصادية للبطالة .

5- تحدث عن التكلفة الاقتصادية للتضخم .

6- بيّن من هم الرابحون والخاسرون من التضخم ، ولماذا ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هوامش الوحدة الدراسية الثامنة

(1) انظر ،

- Encyclopédie Economique, Douglas Greenwald, éd. McGraw Hill, pour l'édition Française, Economica, Paris, 1984, P(217).

(2) انظر ،

- Lecaillon, J., 1969, "Analyse Macro-Economique", Edition Cujas, Paris, P(442).
- Ibiden,1969, P(425)

(3)

(4) لمزيد من التفاصيل، انظر ،

- Phillips, A.W., 1958, "The relation between unemployment and the rate of change of money wage rates in united Kingdom 1861-1957", Economica, Paris , PP(283-290) .

(5) لمزيد من التفاصيل، انظر ،

- Heilbroner, R.L., et Thurow, L.C., 1979, "Comprendse la macroeconomice", Economica, Paris,PP(247-248).
- Ibidem ,1979, PP(248-250)

(6)

(7) لمزيد من المعلومات ، انظر ،

- د. عامر لطفي، "الاقتصادات الست الأغنى في العالم " ، دار الرضا للنشر دمشق – 2003 .

(8) انظر لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع ،

- Friedman, M., 1956, "The quantity theory of money", Chicago University press.

(9) لمزيد من المعلومات عن هذه النظرية، يمكن الرجوع إلى المرجع الأم في التحليل الاقتصادي الكلي ،

- Dornbusch, R., et Fischer, S., 1984, "Macroeconomics", McGraw-Hill book company, New York.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحدة الدراسية التاسعة

مشكلة البطالــة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحدة الدراسية التاسعة

مشكلة البطالة

تمهيـــــد :

تحتذي مشكلة البطالة ذات الأهمية التي تحتذيها مشكلة التضخم إن لم تكن أكبر ، ذلك لأنها – علاوة عن كونها تشير إلى خلل كبير في التوازن الاقتصادي الكلي كما التضخم – تصيب الإنسان بشكل مباشر وتؤدي إلى نتائج وانعكاسات قاسية وسلبية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و ... طبعاً السياسية في النهاية .

وكما هو معروف ، اهتمت المدارس والمذاهب الاقتصادية – منذ نشأتها على اختلاف مشاربها بدراسة ومناقشة وإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة [1] ... فالكلاسيكيون الأوائل بحثوا في تحليلهم دائماً عن تحقيق مستوى التشغيل الكامل (أي الاستخدام الكامل لعنصر العمل خاصة) في الاقتصاد . وتابع من بعدهم الكلاسيكيون الجدد استناداً للمبادئ ذاتها هذه القضية في الوقت الذي كان ماركس يشعل أضواء الخطر – في مرحلة التراكم الأولى لرأس المال [*] – في وجه الطبقة البورجوازية الرأسمالية الصاعدة منبهاً إياها أنه في حالة استمرار هذه الدرجة المرتفعة من استغلال قوة العمل فسيؤدي ذلك إلى زيادة التفقير والتهميش ، ومن ثمَّ الانفجار .

كما نجد في كثير من الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالفكر الاشتراكي الطوباوي(الخيالي – الإصلاحي – التعاوني) موضوعات تناقش مساهمة قوة العمل في إنتاج الخيرات المادية والمشكلة المترتبة عن سوء توزيع الدخول في

---

[*] والتي أطلق عليها في ذلك الزمان : مرحلة الرأسمالية المتوحشة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاقتصاديات الرأسمالية في تلك الفترة ... وحتى كينـــز ، الذي نقل التحليل الاقتصادي من حيز العرض إلى حيز الطلب ، مشيراً إلى نقص الطلب الفعّال في الاقتصاد والذي يبقى بمثابة السبب الرئيس لأزمات فيض الإنتاج الدورية ، مما دفعه لاقتراح جملة من السياسات الاقتصادية (المالية – الموازنية – الضريبية والنقدية) تهدف في نهاية المطاف إلى رفع سوية الاستخدام في الاقتصاد ... ولا يزال الأمر مستمراً .

سنسلط الضوء في هذا الفصل على كل ما يدور حول هذه المشكلة بهدف توضيح وتبيان ما المقصود بالبطالة وأسبابها ونتائجها وطرق علاجها ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحدة الدراسية التاسعة

مشـــــكلة البطـــــالة

الأهداف الخاصة :

بعد دراسة هذه الوحدة ، يجب أن يكون الطالب قادراً على :

1- معرفة ما المقصود بالبطالة ،

2- معرفة الأسباب و العلاج ،

3- معرفة ما المقصود بالبطالة البنيانية (الهيكلية) ،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحدة الدراسية التاسعة

مشكلة البطالة

أولاً – ما المقصود بالبطالة (Unemployment) ؟

من الضرورة بمكان – في البداية – التنويه إلى أن مفهوم البطالة بالمعنى الاقتصادي للكلمة ينحصر بعنصر العمل ويقصد به العاطلون عن العمل في الاقتصاد المعني خلال فترة زمنية معينة (2) . ومن الطبيعي أن تختلف التعريفات المقدّمة وتفترق ، لكنها في النهاية تصبّ جميعها في منحى واحد... فهناك من يقول إن العاطلين عن العمل هم الذين يقدرون على العمل ومستعدون للقيام به بالأجر السائد ولكنهم عاجزون عن العثور على العمل المناسب . وبشكل أكثر بساطة ، هناك من يقول إن العاطلين عن العمل هم الذين يرغبون في العمل ولكنهم لا يجدون فرصة عمل ... الخ .

ولقد ميّز الاقتصاديون أنواعاً عدة من البطالة (3) ، منها :

- **البطالة البنيانية أو الهيكلية:** والتي تنشأ عن عدم ملاءمة المهارة التي يمثلها العامل مع فرصة العمل المتاحة .
- **البطالة الدورية** : هي التي تؤدي إليها ظاهرة الدورة الاقتصادية الملازمة للاقتصاديات الرأسمالية .
- **البطالة الفنية** : والتي تحصل غالباً بسبب التحسينات والتجديدات المتعلقة بطرق الإنتاج واستخدام التكنولوجيا والفن الإنتاجي المتقدم .
- **البطالة الموسمية** : والتي تخضع لمواسم محددة من السنة (غالباً في المجال الزراعي) .
- **البطالة المقنّعة** : وهي البطالة في موقع العمل ، و تعاني منها الإقتصادات المتخلفة ..الخ بشكل عام .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1- مرونة قوة العمل :

إن قوة العمل هي عبارة عن عدد العمال القادرين على العمل والتي تتراوح أعمارهم بين (18– 65) على سبيل المثال (*) ... والبطالة ليست بكل بساطة الفرق بين قوة العمل المتوفرة في الاقتصاد في لحظة معينة وعدد العاطلين ، وإنما هي الفرق بين عدد المستخدمين وقوة العمل " المتحركة أو المرنة " الخاضعة لتغيرات لحظية(4).

وهذا يعني بأن قياس البطالة سيؤدي إلى مفارقة ... ففي الواقع ، يمكن للاستخدام وللبطالة – في آن واحد معاً – أن يزدادا أو أن ينقصا ، إذا دخل إلى سوق العمل عمالٌ جدد من الشباب والنساء ، أو إذا انسحب منها عدد آخر ... حيث يرتبط الموضوع أيضا بفترات الازدهار والتوسع وكذلك بفترات الركود والكساد ، علاوة على موضوع أعمار العاملين .

2- معدل النشاط :

يدعو الاقتصاديون مرونة قوة العمل بمعدل النشاط في المدى القصير ، ويعتقدون بأن هذه التغيرات في الفترة القصيرة تلعب دوراً مهماً في توضيح المقصود بالبطالة . فعدد الساعات الوسطى للعمل أسبوعيا يتغير أيضا بحسب الفترة التي يمر بها الاقتصاد (ازدهار – ركود) ، لأنه يمكن لأصحاب الأجور (العمال) – أو لا يمكن لهم – أن يقوموا بأعمال إضافية (عدد ساعات إضافية) أو أن يجدوا أعمالاً أخرى (ثابتة) (5).

وهذا يعني أن الاقتصاديين لا يعتمدون فقط في حسابهم لمعدلات البطالة على عدد أو نسبة الأشخاص غير العاملين في الاقتصاد بالقياس إلى قوة العمل ، وإنما يأخذون في الحسبان أيضا معدل النشاط وعدد ساعات العمل . فإذا كان معدل النشاط ضعيفاً نسبياً وحصل انخفاض في عدد ساعات العمل الأسبوعية ، فهذا يعني أن الأثر المترتب لمعدل بطالة ما هو خطر وهام أكثر مما يتصوره البعض .

(*) يختلف الأمر من اقتصاد أو من بلد لأخر ، كما يتأثر بعنصر الزمن .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

3- خطورة البطالة :

في هذه الفقرة ، سنحاول الإجابة على السؤال التالي : ما هي درجة خطورة البطالة كمشكلة اقتصادية وطنية ؟ لو عدنا إلى الإحصائيات التي تمّ نشرها حول معدلات البطالة (دون الأخذ بعين الاعتبار معدل النشاط) خلال الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929 التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ثمّ انتقلت إلى باقي بلدان العالم ، فنلاحظ ما يلي (6) :

- في عمق الأزمة ، ربع القوة العاملة كان عاطلاً عن العمل (مع العلم أنه في تلك الفترة لم يكن هناك بعد مخصصات مالية للعاطلين عن العمل ، ولا أية مساعدات اجتماعية) ، لا سيما في العامين 1932-1933.
- في فترة الانتعاش ، تراجع معدل البطالة ليصل إلى أدنى حدّ له في العام 1944، إلى ما يقارب 15% .
- بعد الحرب العالمية الثانية ، سجّلت معدلات البطالة أدنى مستويات لها ، ومن ثمّ عاودت الارتفاع تدريجياً خلال عقد السبعينيات مترافقة مع معدلات تضخم مرتفعة أيضا ، ومعبّرة كما أشرنا سابقاً عن حالة الركود التضخمي (Stagflation) .
- وبدءاً من عقد التسعينيات وحتى الآن يلاحظ بأن الولايات المتحدة و اقتصادات أوروبا الغربية قد تمكنت من السيطرة على مشكلة التضخم ولكن - وبنسب متفاوتة - على حساب استمرار مشكلة البطالة ... ففي كافة الأحوال ، يعود مثل هذا الأمر لانتصار الهجوم المعاكس لليبراليين الجدد الذين باتوا في سدة القرار .

4- التخفيف من حدة البطالة :

من الطبيعي ان يكون واقع البطالة سيئاً وقاسياً على المستويين :

آ - الفردي ، إذ تصيب الإنسان الذي يبحث عن عمل ولا يجده فيتأثر مادياً لعدم وجود دخل وكذلك معنوياً (اجتماعياً) نظراً لعزلته المفروضة ولخروجه الإجباري من إيقاع الحياة المعمول به

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب – الاقتصادي الكلي ، إذ يعني وجود نسبة من القوة العاملة خارج إطار العمل (أي الاستخدام الناقص) يشير إلى تأثر الناتج المحلي الإجمالي ، بسبب عدم استغلال كل الموارد المتاحة في الاقتصاد ، وعلى رأسها قوة العمل .

ولهذا السبب ، بدأت الدولة منذ عقد السبعينيات تحديداً بتقديم ما يُدعى بمخصصات البطالة لجميع العاملين العاطلين عن العمل ، وهي عبارة عن أجور أو رواتب الحدّ الأدنى التي تسمح للفرد بالاستمرار في الحياة ... وبالاستمرار في البحث عن فرصة عمل . وهذا الأمر ، زاد الطين بلّة من وجهة نظر موازنة الدولة التي بدأت تعاني من أعباء إضافية ، علاوة عن نقص مواردها الناتج عن عدم تحقيق التشغيل الكامل في الاقتصاد .

وهكذا ، تمكنت الدولة – بدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر – من التخفيف من حدة البطالة ووقعها على الأفراد ، كما اجتهدت في مجال إيجاد وخلق فرص إضافية لا سيما في قطاع الخدمات ... وحتى أنها في كثير من الأحيان لجأت إلى السياسة الكينـــزية المدعوة بالتمويل بالعجز .

ثانياً – الأسباب والعلاج :

ما هي أسباب البطالة ؟ وما هي طرق علاجها ؟ سؤالان يفرضان ذاتهما على مجريات البحث ، علماً بأننا قد أشرنا سابقاً إلى سبب هام يتعلق بعدم كفاية الطلب الكلي في الاقتصاد ، إذ من المعروف أن أرباب العمل يسرّحون أعداداً من العمال بسبب الانخفاض الحاصل في الإنفاق (الطلب) الكلي . وهكذا يكون السبب الأول من أسباب البطالة هو عدم كفاية الطلب ، وبالتالي فإن العلاج يتمحور حول العمل لرفعه إلى المستوى الذي يحقق الاستخدام الكامل (7) .

1- مستوى الطلب :

ضمن هذا المنطق ، يترتب علينا الإشارة إلى الملاحظة التالية :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يجب العمل على رفع مستوى الطلب إلى الحدّ الذي يسمح بتحقيق الاستخدام الكامل في الاقتصاد أو لنقل رفعه لمستوى مرتفع خلال السنة الجارية . ولكن قد يكون هذا المستوى غير ملائم في السنة التالية .

ففي المرحلة الأولى ، تُسجّل قوة العمل نمواً طبيعياً وذلك بسبب النمو السكاني الحاصل سنوياً ، ويمكن لهذا أن يتسارع ويصل إلى مستويات مرتفعة هامة كنتيجة منطقية لمقدمات سابقة لها علاقة بانفجار سكاني حصل في الماضي (أي قبل عقدين من الزمن مثلاً) .

وفي المرحلة الثانية ، وحتى إذا لم ترتفع قوة العمل ، يمكن ملاحظة ارتفاع ما في الإنتاجية بسبب ارتفاع مستوى التجهيزات الرأسمالية أو تحسن الطرق والفنون الإنتاجية المستخدمة الناتجة عن تحسن المستوى المعرفي عامة . فإذا حصل تحسن في الإنتاجية للفرد الواحد بنسبة 3% مثلاً ولم يرافقه تحسن (أو ارتفاع) في الناتج القومي الإجمالي بالنسبة ذاتها ، فالطلب سيكون غير كافٍ من أجل امتصاص الإنتاج الذي تحقق بواسطة قوة العمل .

2- نمو الاستخدام الكامل :

علاوة على نمو الإنتاجية ، من الضروري أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي على الأقل بذات النسبة التي تنمو بها قوة العمل من أجل ضمان المعدل الثابت والمستقر للاستخدام . ففي الأوقات العادية ، يجب أن ينمو الناتج القومي الإجمالي – بالقيمة الحقيقية – بمعدل يفوق معدل النمو السكاني سنوياً من أجل تحقيق مستوى تشغيل ثابت ومرتفع . ولكن لو افترضنا بأنه يوجد معدل بطالة مرتفع وثابت نرغب بتحقيق معدل نمو مرتفع جداً لكي نتمكن من تخفيض مستوى البطالة هذه ، فإننا نواجه من جديد موضوع مرونة قوة العمل .

فعندما يرتفع الاستخدام تأتي أعداد متزايدة من الأفراد لشغل أو ملء جزء من قوة العمل وبالتالي تزداد عدد ساعات العمل ... وهكذا ، يترتب علينا زيادة مستوى الناتج القومي – بشكل كاف – لنتمكن من امتصاص العاطلين عن العمل الأساسيين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(الأوائل) وكذلك الزيادة في قوة العمل الناتجة عن المساهمة الأكثر ارتفاعاً وعن العدد المتزايد لساعات العمل .

إن زيادة الناتج القومي الإجمالي بهدف إزالة البطالة – كلياً أو جزئياً – يصطدم بسرعة بما يُدعى " بعنق الزجاجة – الاختناق " التضخمي ، لا سيما عندما تصل معدلات البطالة إلى نسب مرتفعة مثل (5 أو 6%) ... وهذا يعود بنا إلى نقطة سابقة تتعلق بضرورة النضال ضد التضخم والبطالة في آن واحد معاً . فنحن نعرف كيف نخفّض البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي ، ولكن لا يمكننا تطبيق ذلك بدون الوصول إلى معدل تضخم مقبول .

3- البطالة التقنية (التكنولوجية) :

يُشكّل موضوع عدم كفاية الطلب عنصراً أساسياً من جملة العناصر المسببة للبطالة ، فهو إذاً ليس الوحيد ... وإنما هناك عناصر أخرى تبقى فاعلة حتى إذا كان الطلب الإجمالي مرتفعاً ، منها : البطالة التقنية (التكنولوجية) ، أي اختفاء أو زوال الاستخدام بسبب إدخال أو إحلال الآلة ، وهي مشكلة حقيقية لعدم قدرتنا على فهمها بالكامل (*) . ولهذا السبب سنناقش الآثار المختلفة المترتبة عن " التكنولوجيا ".

4- " التكنولوجيا " والطلب على العمل (8) :

في البداية ، يترتب علينا لفت الانتباه إلى أنه ليس من الضروري دائماً أن تؤدي " التكنولوجيا " لاقتصاد في العمل ... ففي كثير من الأحيان ، تـــــــــؤدي " التكنولوجيا " إلى اقتصاد وتوفير في استخدام الأرض وحتى رأس المال والطاقة ... الخ ، وقد تؤدي – طبعاً – لاقتصاد في عنصر العمل ، وهذا ما يهمنا هنا .

والمقصود بذلك، إدخال الابتكارات التقنية و التكنولوجيا التي تسمح للمنتج بتحقيق الإنتاج ذاته (كالسابق) ، ولكن مع كمية أقل من عنصر العمل ، أو إنتاج كمية أكبر من الإنتاج مع استخدام كمية العمل ذاتها . إذاً ، فالسؤال الذي يطرح ذاته :

(*) نسمع دائما أن " الأتمتة " هي عنصر من عناصر نقص استخدام اليد العاملة ، مع العلم بأننا نلحّ دائما على موضوع تطوير الصناعات " المتقدمة " من أجل زيادة الاستخدام .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ما هي الابتكارات التي تؤدي لإنقاص في استخدام عنصر العمل بشكل دائم ؟ لنأخذ المثال التالي :

لنفترض بأن ابتكار ما سمح للمنتج بإنقاص عدد العاملين في حيز الإنتاج لديه من 10 إلى 8 عمال، مع تمكنه من إنتاج الكمية ذاتها من الأحذية مثلاً ... ولنتجاهل مؤقتاً الأثر التحريضي الذي يخلقه شراء آلة جديدة تؤدي لاقتصاد في عنصر العمل ، ولننظر باتجاه ماذا يحصل للقوة الشرائية وللاستخدام إذا استمر المنتج ببيع الكمية ذاتها من الأحذية بالسعر ذاته كالسابق ، وذلك بهدف زيادة وتعظيم أرباحه .

ولنفترض أيضا أن هذا المنتج يستخدم أرباحه الإضافية من أجل زيادة استهلاكه. فهل سيؤدي ذلك إلى زيادة مساوية للإنفاق الكلي على مستوى الاقتصاد ؟ إن الإجابة ستكون بالنفي ، لأن هذه الزيادة في الإنفاق سيقابلها انخفاضا ناتجاً عن تلاشي إنفاق العمال المُسرّحين .

ونحصل على نتيجة مماثلة تماماً إذا استخدم المنتجون التقنية الجديدة بهدف تخفيض أسعار السلعة المعنية (الأحذية في مثالنا) أملاً بالسيطرة على جزء أكبر من السوق . وفي الحالة الأخيرة ، يكون المستفيد الرئيس المستهلك لأنه سيحقق ارتفاعاً في قوته الشرائية مساوية لانخفاض الأسعار (*) .

5- الدخول والاستخدام :

إن الملاحظة الأساسية التي يمكن استخلاصها من الفقرة السابقة هي :

" إن ظهور آلة جديدة توفر من استخدام اليد العاملة ولا تؤدي إلى ضياع جزء من القوة الشرائية لا يعني أن هذا الظهور لا يترافق وانخفاض في حجم الاستخدام " .

ويمكننا لفت الانتباه أيضا إلى أثر ثانوي ينتج عن مثل هذا الإدخال ، ألا وهو قيام المنتج الذي حقق المزيد من الأرباح باستثمارها في مشروع استثماري جديد أو حتى في توسيع مشروعه القائم ، مما يؤدي إلى زيادة الاستخدام علاوة على الإنفاق الآخر الذي يذهب من أجل الحصول على آلات وتجهيزات ومستلزمات إنتاجية جديدة ... مما يؤدي من خلال دخول عمل الضارب الاستثماري إلى تحقيق زيادة أكثر من

(*) ولكن يجب الإنتباه بأن الربح أو المكسب المتحقق للمستهلك يقابله انخفاضٌ للقوة الشرائية الخاصة بالعمال المُسرّحين .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تناسبية في الدخل بالقياس للاستثمار الأولي - كما رأينا سابقاً - مما يعود بالنفع على الاقتصاد بالكامل .

وهكذا يمكننا أن نصل إلى النتيجة التالية : " لا يمكن لتقنية (آلة) جديدة أنقصت من استخدام عنصر العمل أن تعود وتحل مشكلة البطالة هذه إلاّ إذا حرّضت على خلق استثمارات جديدة كافية لإعطاء العمل من جديد لهؤلاء العاطلين " .

6- الاستخدام والاستثمار :

في الواقع ، تشير التجارب والملاحظات إلى ما يلي : لا يمكن لمنتج جديد أن يخلق فرص عمل جديدة إلاّ من خلال تحريضه لحصول استثمارات جديدة ... بمعنى أن قبول المستهلكين لهذا المُنتج الجديد (الناتج عن استخدام آلة جديدة) يدفع المستثمرين لزيادة استثماراتهم وبالتالي خلق المزيد من فرص العمل .

وإذا نظرنا إلى الزيادة في الاستثمار (الإنفاق الاستثماري) على أنه جزء من معادلة الطلب الكلي ، فهذا يعني بأنه سيؤدي لزيادة الدخل الكلي في الاقتصاد. وبالتالي لزيادة إنفاق المستهلكين (*)، مما يُحفّز من جديد المستثمرين على مضاعفة جهودهم ... وهكذا دواليك .

ثالثاً – البطالة البنيانية (الهيكلية) :

إذا كانت الأتمتة تؤدي إلى البطالة ، أفلا يمكننا حل هذه المشكلة من خلال تنظيم وإدارة الطلب في الاقتصاد ؟ في الحقيقة ، تقودنا هذه المسالة لاكتشاف وجه جديد لمشكلة البطالة ... إذ أن تلك الأخيرة لا تقتصر على أشخاص أضاعوا عملهم ، وإنما تمتد لآخرين غير قادرين على إيجاد فرص عمل لهم .

فمن المعروف ، قد تنتج البطالة عن نقص أو انخفاض في مستوى الكفاءة والأهلية ، أو عن عدم التطابق بين العرض والطلب على الكفاءات ، ويمكن أن يظهر

(*) نظراً لتبعية الإستهلاك للدخل وللعلاقة الطردية بينهما ، ونظراً لتوقف حجم الزيادة في الإستهلاك الناتجة عن الزيادة في الدخل على الميل الحدّي للاستهلاك (c) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في حالة أن العمال الذين يبحثون عن عمل لا يحملون المواصفـــات (كالمستوى الثقافي والأصل العرقي و ... الخ) التي يرغب بها المستخدمون

كنّا في بداية هذا الفصل قد جئنا على ذكر هذا النوع من البطالة ، والآن نشير إلى صعوبة تجاوبه مع العلاج القائم على زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد ... فأرباب العمل يفضّلون غالباً الاحتفاظ بالمستخدمين الذين على رأس عملهم على أن يوظّفوا عمالاً جدداً لا يحققوا الشروط التي يبحثون عنها .

وقد لجأت غالبية دول العالم من أجل التخفيف – والقضاء إن أمكن – من هذا النوع من البطالة لإقامة الدورات التدريبية والتأهلية " حتى المستمرة " بهدف رفع سوية العاطلين والعاملين من أجل تلبية نوعية الطلب على العمل الجديدة التي يجب أن تواكب عمليات التجديد والتحديث المستمرة على المستوى الاقتصادي .

ولقد درس الاختصاصيـــون هذا الموضوع منذ أكثر من عقدين من الزمن التكلفة المرتفعة لإعادة تدريب وتأهيل العاطلين عن العمل ، وتوصلوا إلى حل هذا النوع من البطالة الذي يُعتبر من أصعب القضايا وأعلاها تكلفة . ونلاحظ جميعاً منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي التوجه نحو ضرورة قيام الإنسان ذاته بعملية رفع كفاءته وتطور قدراته كي يتمكن من إيجاد فرصة العمل المناسبة ، فالدولة لم تتمكن من الإنفاق الباهظ على مثل هذه القضية ، فانتقل العبء من العام إلى الخاص من أجل تلبية الإشارات التي تقدمها السوق حول المواصفات المطلوبة في سوق العمل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ملخص الوحدة الدراسية التاسعة

- تطرقنا في هذا الفصل إلى إحدى أهم المشكلات التي تعاني منها الاقتصادات العالمية ، ليس فقط لأنها تشير إلى حدوث خلل في التوازن الاقتصادي الكلي وحسب ، وإنما لأنها تصيب الإنسان بالذات ... فتجعله فقيراً ومهمشاً وخارج إطار المجتمع .
- ولهذا السبب تناولنا الموضوع بدءاً من التعريف بالمشكلة ومروراً بتبيان أشكالها المختلفة حتى وصلنا لمناقشة أسبابها وطرق علاجها " الجزئية " طبعاً ، فهي لا تزال قائمة وتقضّ مضجع غالبية دون العالم .
- وهكذا ، كان لا بدَّ من الوقوف على ما المقصود بمرونة قوة العمل وكذلك معدّل النشاط وتبيان خطورة البطالة بالذات في الفترات المختلفة التي يمر فيها الدورة الاقتصادية ، ليتسنى لنا إمكانية الحديث عن التخفيف من حدّتها ... والعمل على توضيح أسبابها بشكل جليّ وتقديم الحلول المناسبة .
- ولهذا الغرض ،عرضنا نوعاً هاماً من أنواعها الناتج عن التقدم التقني(التكنولوجي) وبيّنا الآثار المترتبة عن هذا الأخير على موضوع الطلب على العمل ، وكذلك وضحّنا طبيعة العلاقة الموجودة بين الدخول والاستخدام وكذلك بين هذا الأخير والاستثمار ... لننتقل إلى واحد من أصعب أنواع البطالة ، ألا وهي البطالة البنيانية (الهيكلية) .

- **كلمات ومفاهيم للحفظ :**

مرونة قوة العمل – معدل النشاط – البطالة التقنية – البطالة البنيانية – الأتمتة– الاستخدام والاستثمار .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أسئلـــــة للمراجعة ؟

1- بين ما المقصود بالبطالة ؟

2- عدد واشرح الأشكال المختلفة للبطالة .

3- اشرح مرونة قوة العمل وعلاقتها بمعدل النشاط .

4- اشرح البطالة التكنولوجية (التقنية) .

5- تحدث بشيء من التفصيل عن البطالة البنيانية ، مبيناً صعوبة حلّها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هوامش الوحدة الدراسية التاسعة

(1) : لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، انظر : د. عامر لطفي ، " مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الاقتصادية " ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، ٢٠٠٢ .

(2) : انظر ،

- Encyclopèdie Economique , Douglas Greenwald , éd. M^{c} Graw Hill , Pour L'Edition FranÇaise , Economica , Paris . 1984 , P (187) .

(3) : لمزيد من الشرح عن أنواع البطالة المختلفة ، انظر :

- HEILBRONER , R. L., et THurow , L.C., 1979 , " Comprendre da Macroeconomie " , Economica , Paris , pp (277 – 279) .

(4) :

- Ibidem , 1979, p (266).

(5) :

- Ibidem , 1979 , p (267) .

(6):

- Ibidem , 1979 , pp (268 – 270)

(7) : لمزيد من المعلومات ، انظر

- ROUSSEAUX , p., 1980 , " Economie Politique Générale " , CABAY, Bruxellws , pp (192 – 193) .

(8) :

- Ibidem , 1980 , pp (201 – 204) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحدة الدراسية العاشرة

النمو الاقتصادي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحدة الدراسية العاشرة

النمو الاقتصادي

تمهيـــــد :

منذ بداية الكتاب ، وضعنا موضوع النمو الاقتصادي في صلب اهتمامنا وفي قلب الفصول المدروسة ضمناً ... أما الآن ، فسنكرس هذا الفصل له بالكامل لنزيد من معلوماتنا ومعارفنا حوله بشكل واضح وصريح ، ولهذا بات من الضروري أن نقف عند جملة من المفاهيم الضرورية المتعلقة به .

إن المقصود بالنمو لغوياً الزيادة والتوسع طبعاً ، واقتصادياً قياس التغيرات الحاصلة في المؤشرات (أو المجاميع) الكلية في المدى البعيـد ... بمعنى دراسـة حركـة النظام الاقتصادي بالكامل المعمول به في بلد معين. ومن الطبيعي التفريق بين: النمـو الاقتصـادي (Economic Growth)(*) و التنمية أو التطـور الاقتصـادي (Economic Development)(**).

فالأول يشير إلى التغيرات الكمية الحاصلة في هذه المجاميع الكلية على المدى البعيد ، بينما يشير الثاني إلى هذا النمو الاقتصادي الحاصل في الفترة الطويلة والمقترن بالتغيرات الهيكلية (البنيوية) التي تصيب النظام الاقتصادي المدروس(1) .

ولقد كان من الطبيعي أن نهتم في غالبية الفصول السابقة بالمتغيرات (المستقلة والتابعة) وأثرها على الشأن الاقتصادي في الفترة القصيرة

أما هنا ، فمن الطبيعي أن نتناول الموضوع في الفترة الطويلة ، وهذا بدوره سيؤثر في محاكمتنا ومناقشتنا للموضوعات ذات الصلة بالتغيرات البنيوية الحاصلة . مع وجوب التمييز بين النمو والتنمية الاقتصادية كما أسلفنا أعلاه . وبصورة أدق ، من

(*) باللغة الفرنسية : La Croissance Economique

(**) باللغة الفرنسية : Le Développement Economique

conomic

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner